E-ISSN: 1658-9602
www.jahs.qu.edu.sa

مجلة العلوم العربية والإنسانية
Journal of Arabic Sciences & Humanities
مجلة دورية علمية محكمة ربع سنوية

إدارة الجمعيات والمجلات العلمية
Administration of Scientific Journals & Associations

مقولة الموضع بين التنظير والإجراء: المقتصِد للجرجاني نموذجًا

The Concept of Position between Theory and Practice: Al-Muqtasid by Al-Jurjani as a Model

هيفاء بوبكر جدّة

قسم اللغة العربية وآدابها، كلية اللغات والعلوم الإنسانية، جامعة القصيم، بريدة، المملكة العربية السعودية

قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سوسة، سوسة، تونس

19، (1)، محرّم، 1447
July, 2025

الملخص

يمثّل الموضع مقولة كليّة تمكّننا من تفسير أنظمة نحويّة عديدة. تتحقّق هذه المقولة في أشكال مختلفة حسب طريقة اشتغال اللغات وتنوّع إنجازها. ومن خصائص هذا الطابع المجرّد دلالته على البعد المكانيّ في تفسير الحالات الإعرابيّة والقيم المسندة إليها. فتكون بذلك مقولة جامعة للحالات الإعرابيّة المختلفة والمختزلة لها والمولّدة لتنوّعها. من هذا المنطلق يصحّ لنا القول إنّ الموضع مبدأ مفسِّر وأصل مبهَم ومفهوم ملتبس يقع رفع التباسه تدريجيّا وفق طبقات الوسم المعجمي. وهو ما سنحاول تحليله في هذا العمل وإجراءه من خلال كتاب "المقتصِد في شرح الإيضاح" لعبد القاهر الجرجاني.

الكلمات المفاتيح: الموضع، المحل، مقولة، الحالة الإعرابية، التعجيم.

Abstract:

"Position" represents a universal category that enables us to interpret many grammatical systems. This category is implemented in different forms depending on the way do languages work, and depending on the diversity of its implementation. One of the characteristics of this abstract dimension is its indication of the location and the spatial dimension in interpreting grammatical cases and the values assigned to them. Thus, the concept of “Position” becomes a supercategory for different grammatical cases. reducing their number and causing their diversity. From this standpoint, we could say that the term “position” is an explanatory principle which has an ambiguous concept. This ambiguity is gradually removed according to the layers of the lexicalization. This is what we will try to analyze in this paper and applied it to Al- Jurjani’s Muqtasid.

Keywords: position, Local, category, Case grammar, Lexicalization

الإحالة APA Citation:

جدّة، هيفاء. (2025). مقولة الموضع بين التنظير والإجراء: المقتصد للجرجاني نموذجاً. *مجلة العلوم العربية والإنسانية*، *19*، (1)، 07-43.

استلم في: 01-04-1446/ قُبل في: 25-05-1446/نُشر في: 27-01-1447

Received on: 05-10-2024/**Accepted on:** 27-11-2024/**Published on:** 22-07-2025

CC BY NC

1. المقدمة

يستدعي منّا فهم أيّ نظريّة والكشف عن قيمتها العلميّة والمنهجيّة في أيّ مجال معرفيّ التفكير في منطلقاتها النظريّة ومستنداتها الأوليّة. ونقصد بذلك جملة المسلّمات النظريّة التي تكيّف تفكير الباحث وتوجّه وجهة نظره وترسم ملامح رؤيته المعرفيّة. فلا ندرك فوائدها المنهجيّة والمعرفيّة دون النظر إلى ما تقوم عليه من مقولات تُعدّ من المداخل الضرورية لكشف عمقها واكتشاف طرافتها. من هذا المنطلق يكتسب عملنا قيمة مزدوجة:

القيمة الأولى: تتعلّق بالقيمة المنهجيّة لهذا العمل في المجالات المعرفيّة عامّة.

القيمة الثانية: تتّصل بالقيمة الإجرائيّة المعرفيّة في المجال اللغويّ خاصّة وتحديدا في موضوع "الحالة الإعرابيّة". وفي هذا الإطار يتنزّل موضوع مقالنا "مقولة الموضع من خلال المقتصِد للجرجاني". والمقتصِد هو أحد المؤلفات الثلاثة التي ألّفها "عبد القاهر الجرجاني" (ت 474هـ) شروحا للإيضاح أمّا الكتابان الآخران فهما "الإيجاز" و"المغني". كما سنعتمد " الإيضاح العضدي" مصنّفا ألّفه أبو علي الفارسيّ الذي عاش في القرن الرابع للهجرة. وقد حرصنا في تناول هذا الموضوع على إثارة مسائل مختلفة تمثّل بالنسبة إلينا دواعي الطرح.

المسألة الأولى: ماذا نقصد بمصطلح الموضع؟ قد يبدو هذا السؤال بسيطا إلاّ أنه على قدر كبير من الأهميّة لأنّ الموضع يُمثّل مفهوما إشكاليّا يطرح قضايا عديدة جديرة بالبحث والدرس دون أن يعني ذلك الحسم فيها بتقديم الحلول والأجوبة والانتهاء إلى نتائج مطلقة نهائية، بل يكفي إثارتها والتساؤل عن متعلّقاتها واستتباعات التسليم بها أو رفضها ممّا يجعل نتائجها نسبيّة وقابلة للتأسيس بالتوسّع في البحث فيها أو الدّحض بآراء مختلفة.

المسألة الثانية: فيم تتمثّل حدود دلالة هذا المصطلح على نفسه؟ وما مدى صدقه على ما حوله من أنواع مختلفة؟ بمعنى آخر ما هي العلاقة بين المفهوم المتصوّر والأنواع التي تدخل تحته؟ تبدو هذه القضيّة معقّدة جدّا حيث تدرَس دلالة المصطلح في ذاته ثمّ في علاقته بما يجري تحته من أنواع.

المسألة الثالثة: وهي نتيجة للمسألتين السابقتين: إلى أيّ مدى تمثّل مقولة الموضع أسّا تفسيريّا يطبع النظريّة النحويّة بضرب من القوّة التفسيريّة والتجريديّة وتسمها بالانتظام والانسجام؟ لعلّ ذلك يمثّل أهمّ القضايا التي تُشرّع لبحثنا.

لذلك لا يستقيم الحديث عن مقولة الموضع وتخصيصا من خلال كتاب "المقتصِد" دون تحديد مفهوم الحالات الإعرابيّة بما أنّ تقديم نظريّة النّحاة والكشف عن طرافتها يستدعي جهازا اصطلاحيّا في بيانه وفي توضيحه تكمن ملامح النظرية. وقد استندنا في التعريف بمصطلح الحالات الإعرابية إلى آراء النحاة القدامى في مقام أوّل وإلى البحث اللساني الحديث في مقام ثان.

وقد واجهنا في هذا البحث بعض الصعوبات يمكننا اختصارها في صعوبتين:

الأولى: شحّ المصادر التي تتناول مقولة الموضع تناولا عميقا. فقد نجد إشارات عابرة في بعض الدراسات العربيّة التي تمكّنا من الاطلاع عليها وغالبا ما كانت سياقيّة أي أنّها تناولت الموضع من وجهة نظر سياقيّة تفسيريّة وليس من وجهة نظر اصطلاحيّة مقوليّة. من هذه الدراسات السابقة نذكر:

– دراسة مبارك تريكي (مفهوم الموضع وأثره في تعليم البنى الصرفية ،2020. 4/ 183-197) تحدّث فيها عن جهود الباحث عبد الرحمن صالح في تأصيل مفهوم الموضع خاصة في مستواه الأدنى: الكلمة المفردة اسما أو فعلا فهي تتكوّن من مادة أصلية هي الحروف المكونة لها. ثم أبرز دور هذا المفهوم في تعليم البنى الصرفية في العربية وتعليم الأفعال والأسماء من خلال التركيز على نماذج يتّضح من خلالها هذا الدور.

– بحث فائزة سيدي موسى (مسالك الاستدلال على العامل من خلال مفهومي الموضع والمثال في ضوء النظرية الخليلية الحديثة/ 164-184). أجابت فيه الباحثة عن الإشكالية المطروحة انطلاقا من آراء المتقدمين وصولا إلى ما توصّل إليه عبد الرحمن الحاج صالح في النظرية الخليلية الحديثة، وذلك من خلال بيان أهمّ الفوارق التي تميّز النظريّة الخليليّة عن النظريّات اللسانيّة الغربيةّ كمفهوم الربط العاملي عند تشومسكي والنظرية التوليدية التحويلية. فانفردت النظرية الخليلية الحديثة عندها بمفهومي الموضع والمثال لبيان مواضع الوحدات في التراكيب اللغوية.

– رسالة دكتوراه لعليّ بن معيوف بن عبد العزيز المعيوف" نظريةُ الموضع في كتاب سيبويه" (2010). اهتم فيها المعيوف بالتحقّق من إمكانيّة وجود فرضيّة لنظرية "الموضع" بمعناها الاصطلاحي عند سيبويه.

– بحث محمود مبارك عبد الله عبيدات.أ.د. ناصر إبراهيم النعيمي (نظرية الحمل على الموضع في العربية، 2019/1) هدف فيه صاحباه إلى الوقوف عند ظاهرة الحمل على الموضع وذلك بوصفها عدولا من العدولات التي تلجأ إليها العربية في أثناء الاصطدام ببعض الإشكالات اللغويّة.

والبحوث والرسائل عديدة متنوعة لا يسعنا الوقوف عليها كلّها وبيان محاورها التي قامت عليها، لكننا نشير إلى أنها تختلف عن بحثنا منطلقات وإجراء ونتائج.

أمّا **الثانية** فتتمثّل في الدراسات الغربيّة فقد بحَثْنا عن مصطلح الموضع في المعاجم اللسانيّة ولم نجد ما يفي بالمطلوب باستثناء فصل في الموسوعة اللغويّة واللسانيّة بعنوان: "الموضعيّة والحالات الإعرابيّة" لـ "أندرسون"Anderson ".

لا نكاد نعثر في التراث النحويّ على مصطلح الحالات الإعرابيّة باعتبارها تسمية أصليّة. ولكن يُعبّر عن المفهوم بألفاظ مختلفة. فأساس الإعراب النّظرُ في أحوال الكلم" حال الرفع والنصب والجر" يقول ابن يعيش "الإعراب هو الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أوّلها (ابن يعيش، ت 643هـ، ط.2001، 1/ 72) إلاّ أنّ السؤال

المطروح: لِمَ كانت هذه المقولة حاضرة في الأنحاء البشرية قديما وحديثا تُطرح في اللغات الإعرابيّة كما تطرح في اللغات غير الإعرابيّة؟ هل هي كافية علميّا لتفسير المعاني النحوية؟ هل هي ناجعة في تفسير هذه المعاني على اختلافها وتنوّعها؟ وما المقصود بالمعاني النحويّة؟

المعنى في التراث النحوي ملتبس حيث يتضمّن أنواعا عديدة من المعاني التي تُدرج داخله ومن بينها المعاني المعجميّة والصرفيّة والوصفيّة والمقاميّة الدلاليّة، فكلّ ما تقدّم يُدرس من خلال الإعراب. من هذا المنطلق مفاد الإشكال المطروح: هل تمثّل الحالات الإعرابيّة مقولة مفهوميّة عميقة أم هي تلك العلاقة الإسناديّة الشكليّة؟ معنى ذلك هل نعتبرها متصوَّرا مقوليّا معنويّا أم نعتبرها حالة لفظيّة شكليّة مجرّدة؟ فالجدل هنا قائم بين ما هو داخليّ عميق وبين ما هو خارجيّ سطحيّ ظاهر.

إنّ المقولة واحدة وصورها كثيرة متنوّعة حسب كلّ لغة، لذلك فإنّ الحالة الإعرابيّة مدخل من مداخل اشتغال النظام النحويّ والفكر البشريّ. فلكلّ لغة نظام من المبادئ والمقاييس والقواعد النظريّة تمثّل ملكة نحويّة. تُفهم هذه الملكة النحويّة من خلال القواعد والقوانين ونظام العوامل المفسّرة للدّلالات أو المعاني النحويّة. وهي معان كثيرة داخليّة مثل الصيغ والمركّبات وخارجيّة مثل وظائف المتكلّم المرجع.

بناء على ذلك، فإنّ الحالات الإعرابيّة بنية عميقة مجرّدة عامّة تتحقّق في صور مختلفة حسب الأنحاء وحسب اللغات وحسب النّصوص. يحدّدها مبدأ ثابت يمثّل مقولة كبرى لكنّ المعنى الإعرابيّ يتحقّق في صور مختلفة. فالمقولة منتشرة في الأنواع والأنواع تفضي إلى المقولة التي لا تقبل التجزئة لأنّها تامّة وكليّة. فتصبح الحالة الإعرابيّة أساسيّة في توليد المعنى والانتشار في جسوم كثيرة. من هذا المنطلق نفسّر اعتبار القدامى الإعراب معنى والمتكلّم عاملا حقيقيّا. فالبنية الإعرابية العامّة هي الآتية:

شكل1

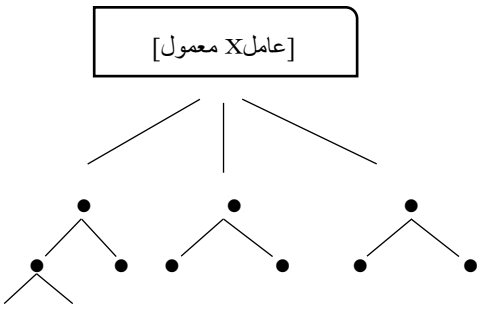

ملحوظة

هذه البنية بنية نموذجيّة تمثّل منطلقا لتوليد الحالات الإعرابيّة. يقع تصريفها إلى صروف متعدّدة ومتنوّعة عن طريق الاسترسال والامتداد والتمام والنقصان. يمكننا أن نستشفّ من خلال هذه البنية العامليّة المجرّدة أنواعا مختلفة من الحالات

الإعرابيّة، لذلك فهي تمثّل أسّا ومنطلقا تنطلق منه البداية وإليه تعود بالمتكلّم حسب النظريّة النحويّة باعتباره موجودا قبل التلفّظ وقبل المعمولات لذلك تتضمّن البنية النظريّة العامّة عنصر المتكلّم.

وانطلاقا من هذه البنية الإعرابية [عامل x معمول] يمكن أن تتولّد أبنية نحويّة مختلفة ومتنوّعة، أكبر بنيةٍ تحُقّقها هي:

-الجملة: مسند ومسند إليه.

-الجملة الفعلية: عامل ومعمول صراحة.

-الجملة الاسمية: محلّ مسائل خلافيّة بين البصريّين والكوفيّين في مناقشة العامل فيها، لكنّها مع ذلك تشمل ثنائيّة [عاملx معمول].

الجملة إذن صورة إعرابيّة كبرى تتضمّن حالات إعرابيّة: الرفع/ النصب/ الجرّ تليها المركّبات: المركّب الإسناديّ بنوعيه (فعلي/اسمي) وهو مركّب غير مستقلّ بالمقارنة مع الجملة ويحقّق مع ذلك ثنائيّة [عامل xمعمول] ويتوالى الاشتقاق إلى أن نصل إلى المفردات. فتكون المفردة مركّبا نحويّا وهي غير مستقلّة ويجب أن تختزل هذه البنية على الأقل معنويّا وتكرّر علاقة [العاملxالمعمول] في شكل من الأشكال. كما يمكن للمفردة أن تكون اسما أو فعلا أو حرفا ويمثّل ذلك أقسام الكلم. فالفعل دون اسم لا وجود له إلاّ في شكل حروف أصول أو مصدر لأنّه جملة بالضرورة، لذلك لا نتحدّث عنه مفردا. وسمّيت الحروف بحروف المعاني التي تنوب عن الجمل. وكلّ حرف منها لا نراه إلاّ بمثابة الفعل والفاعل في الجملة مثل حروف الجرّ وحروف الاستئناف والعطف والشرط والاستفهام. لجميعها إمكانيّة اختزال النواة، لذلك فهي تكرّر البنية العامّة المجرّدة [عاملx معمول].

مثال: الباء (عند سيبويه)

- إلصاق ألصق
-اختلاط أخلط ← البنية = عامل xمعمول
-امتزاج أمزج

وعندما نعبّر عن معنى الباء: نقوم بتكوين جملة فعل+ فاعل

مثال: ألصق بـ = يكرّر البنية العامّة

الاستفهام = (أ) / الشرط (إن) /كلّها حروف تختزل الفعل والفاعل. فهو حرف عند النحاة شكلا لكن رغم صغر حجمه يمثّل أكبر الوحدات.

(إنّ)= أثبت - أتأكّد / الواو= أجمع...

فالحروف في بنيتها العميقة النظريّة يمكن أن تكون نواة أمّا الاسم فله سمات كثيرة خاصّة:

الأسماء المشتقة: المصدر: عامل + معمول بصفة مبهمة.

الصفات: تحتوي كلّها على (عامل+ معمول) مثال: ضارب – حدث الضرب / القائم به.

مثال: عربيّ = اسم نسبة: صفة العروبة/الشخص الذي يأخذ الصفة: الموصوف.

تتكرّر هذه الثنائيّة في البنية الإعرابيّة العامّة معنويّا (عامل xمعمول) فتستحضر المتكلّم عاملا أساسيّا مولّدا للمعاني. وفي ذلك إحالة إنشائيّة يرجع إليها كلّ الكلام ويعود إليها فعل القول. فيمكن لدارس العربيّة مثلا أن يأخذ هذا الاسترسال ويبرهن على أنّ الحالة الإعرابيّة تظهر في البنية العميقة مثلما تظهر في البنية السطحيّة ويمكن أن نختزل ذلك في الترسيمة الآتية:

الشكل2

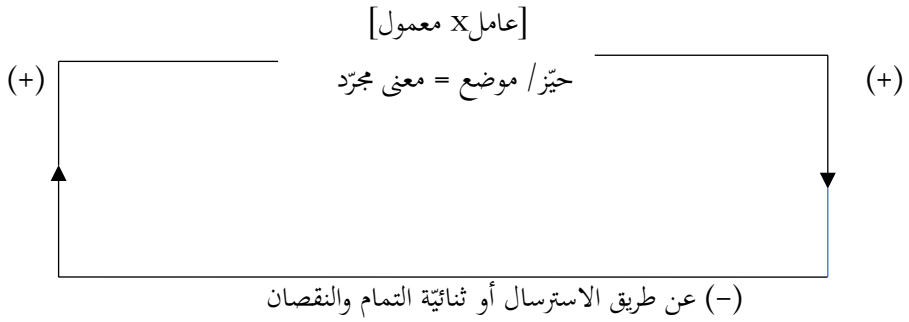

ملحوظة

لعلّ هذا الرسم يمثّل لنا كيفيّة اشتغال النظام النحويّ وتحقّق المعنى المجرّد في صوره المختلفة. وقد لا يسمح هذا المجال التقديمي بالتحليل المفصّل لذلك نرجئ هذا التحليل إلى القسم الموالي الذي يستدعي منّا الوقوف على مقولة الموضع وما تستوجبه من إثارة مسائل متعلّقة بها.

2.الجانب النظريّ

نقف في هذا القسم على أهمّ الخصائص النظريّة التي تسم هذا المصطلح، ولعلّ الدقّة في تحديدها هي التي تمكّننا من إدراك الفوائد المنهجيّة والمعرفيّة لهذا المفهوم. وقبل الشروع في تحليل هذا القسم وجب أن ننبّه إلى أنّ منهجنا سيقوم على تبيّن العلاقة بين المفهوم والمتصوّر والأنواع التي تدخل تحته. معنى ذلك أنّ دراستنا ستتّخذ اتجاهين: أوّلا تحديد المفهوم حسب صدق دلالة الكلمة على نفسها كمقولة (category) و متصوّر (concept) ومفهوم (notion) ثانيا: ضبط المصطلح حسب صدقه على ما حوله من أنواع مختلفة. وسندرس في هذا المستوى امتداد مصطلح الموضع في

محيطه الاصطلاحيّ وعلاقته بسلسلة من المفاهيم والمقولات. وقد اعتمدنا في ذلك على المصادر العربيّة في مقام أوّل ثمّ على بعض الدراسات اللسانيّة في مقام ثان.

1.2. الموضع في دلالته على نفسه

سنتطرّق في هذا الإطار إلى الموضع باعتباره مقولة ومفهوما متصوّرا في المصادر العربيّة واللسانية.

يجدر بنا أن نحدّد دلالة الموضع لغويّا من خلال لسان العرب (ابن منظور، ت711هـ، د.ت، 8 /396) " والمواضع معروفة واحدها موضع اسم المكان والموضع مصدر قولك وضعت الشيء من يدي وضعا وموضوعا وهو مثل المعقول... وإنّه ليحسن الوضعة أي الوضع"

فالموضع حسب هذا التحديد له دلالة مكانيّة فضائيّة. ويبدو اسم المكان مفهوما على قدر من التعميم والتجريد بما أنّ الموضع ليس مكانا مخصوصا، إنّما هو معنى جامع لاسم المكان ونعني بذلك أنّه اسم جنس تدخل ضمنه أنواع مختلفة. يقول عنه عبد الرحمن الحاج صالح (2007) والموضع تعرف به أجناس هذه الوحدات، فكلّ وحدة تستطيع أن تدخل في موضع الأسماء، أو موضع الأفعال، أو موضع حروف المعنى، فمعنى ذلك أنها تندرج تحت أحد هذه الأجناس، ويكون مجراها وحكمها، "مسلكها وأحوالها" مثل مجراها وحكمها.

ويتدعّم رأينا أكثر بتوسيع النظر في مدلول هذا المصطلح في بقيّة المصادر التي تناولته. يقول التهانوي (ط.1996، 2 /1670) "الموضع، espace, space ,lieu ,endroit, spot، place عند الحكماء مرادف للمكان كما في شرح الإشارات وعند الصوفيين وهو اسم الظرف مكانا"1 ولا يخرج هذا التحديد عن المعنى اللغويّ لمصطلح" الموضع" في الدلالة على البعد المكانيّ الفضائيّ أمّا "سيبويه" فقد اصطلح على المواضع التي تحتلّها الكلمات بالمجاري قاصدا أواخر الكلم وإعرابها وفي ذلك إقامة للصلة بين المواضع والإعراب تبرز أهميّتها فيما سنتبيّنه لاحقا. ونشير إلى أنّ النحاة لم يعتمدوا تسمية الموضع ولم يستعملوها إلاّ بمعنى المحلّ الإعرابي، ولذلك شاع عنهم قولهم "العطف على المحل" وأحيانا العطف على الموضع" في مقابل العطف على اللفظ...[2] فإذا ما ثبتت دلالة مصطلح الموضع على المكان والفضاء في المصادر التراثيّة فهل سنجد تقاربا مع مدلوله في بعض الدراسات اللسانيّة؟

2.2. مفهوم الموضع في بعض الدراسات اللسانيّة

ننطلق في البداية من المعاجم اللسانية فيعرّفه ديبوا (Dubois,1994) [الموضع (Position)] بالوظائف الموضعيّة .وقد عبّر عنه أرسطو بمصطلح "Topique" وهو مفهوم المكان. والموضع حسب رأيه: تمثُّلُ مقولاتٍ كبرى تُشتقّ منها مختلف العوامل. إلاّ أنّ تعريفا للموضع في الدراسات اللسانية قد اعتمد على مقال "الموضعية " في الموسوعة اللغوية

واللسانية لـ " أندرسون" معرّفا الموضعية بقوله[3] "تمثّل الموضعيّة فرضيّة تتعلّق بالبنية الدلاليّة. فالمجالات الدلاليّة لهذه الفرضيّة مثل (المجالات المعجميّة والعلاقات الجدوليّة المنطقيّة والأدوار أو الوظائف التركيبيّة الدلاليّة) تقوم على معنى العلاقات الفضائيّة أكثر من تعيينها بتعبير الموضع المحسوس واتّجاه الحركة. كما يمكن أن ينظر إليها كجزء من الفرضيّة العامّة التي يشارك تمثيلها للميادين المحسوسة والمجرّدة نفس العنصر الأساسيّ والأصليّ للتركيب" يشير هذا التحديد إلى خصائص تمثّل ثوابت النظريّة الإعرابيّة الموضعيّة وتتمثّل أوّلا في كون الموضعيّة فرضيّة، معنى ذلك:

– إنّها مجرّدةٌ وقابلة للقيام بدور تفسيريّ كما تتعلّق هذه الفرضية بالبنية الدلاليّة.

– إنّ الموضعيّة تتجاوز الظواهر الشكليّة السطحيّة إلى البنية الدلاليّة "المعنى".

– في تأسيسها على "معنى العلاقات الفضائيّة" أهميّة من حيث تعلّق الموضع بمعنى الفضاء والعلاقات داخله.

وفي هذا الإطار يضيف أندرسون (Anderson,1973, 4/ 2276) قائلا:" إنّ العلاقات الفضائيّة دون شكّ ليست واحدة دائما. حيث المجاز الفضائي بنية المجالات المجرّدة"

إنّ هذا الفضاء حسب هذا الرأي هو فضاء مجازيّ يُكسِب الأبعاد المجرّدة بنية وحيّزا. والمقصود بالفضاء المجازيّ كونه ليس واقعيّا وحقيقيّا محسوسا وملموسا بقدر ما هو متصوّر مجرّد نظريّ، تتنوّع العلاقات الفضائية داخله وتختلف فهي ليست واحدة ثابتة. لا يخلو هذا التصوّر من قيمة تفسيريّة بالغة باشتغال اللغات والأنحاء وإن اختلفت أشكال إنجازه والتعبير عنه. يقول أندرسون" وأكثر من ذلك فإنّ التأويل الفضائيّ لمجال مجرّد يمكن أن يتنوّع حسب اللغات أو داخل لغة مخصوصة (Anderson,1973,4/ 2279). وقد عرض صاحب المقال في هذا الفصل إلى النظريّة الإعرابية الموضعيّة وفيها أشار إلى مؤسسها "هيلمسلاف" Hjelmslev" الذي نسبها إلى النحويين البيزنطيين وقد كان لهم بدورهم تأثير في تطوّر النظريات الإعرابيّة. ويشير" هيلمسلاف" بانتباه إلى عمل "ولنر"Wüllner " تلميذ "بوب " Bopp الذي قدّم تقطيعا (Articulation) لنظام الحالة الإعرابيّة في السنسكريتيّة والإغريقيّة واللاتينيّة والألمانيّة يقوم على توجيه مع احترام كلّ أبعاد الاتجاه." فحالة الجرّ والمفعوليّة غير المباشرة وحالة النصب يمكن أن تكون مجتمعة حسب "ولنر" مع القيم السلبيّة أو المحايدة أو الإيجابية للبعد ممثّلة بدورها بعدا" .(Hjelmslev,1935, p. 38)

حالة الجرّ = Generative (G) = (÷)

المفعولية غير المباشرة = Dative(D) = (0)

حالة النصب = Accusative (A) = (+)

فحالة النصب والجرّ يمكن أن تمثّل المصدر والهدف المحسوس أو المجرّد (Anderson,1973) أمّا "هيلمسلاف" فيمثّل القيم المسندة إلى الحالات الإعرابيّة المتنوّعة بالرسم الآتي:

شكل 3

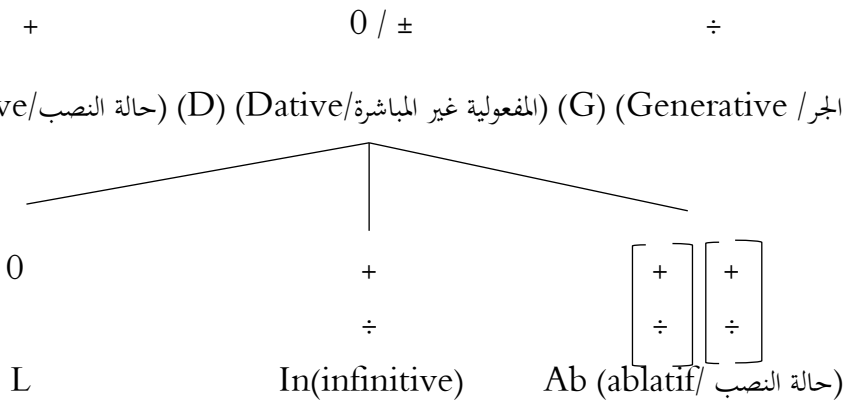

لا يخلو هذا التحليل من مشاكل متنوّعة نذكر منها صعوبة التمييز بين حالة النصب في السنسكريتيّة وحالة الجرّ على النحو الوارد في الشكل. كما لا نعدم اختلاف النحاة في تناول حالة الرفع. هل تمثّل حالة مستقلّة عن الفعل؟ وبالتالي فهي البداية والمنطلق أم أنّها حالة تركيبيّة شكليّة فحسب؟

يرفض "هيلميسلاف" الاحتمالين ويقدّم تأويلا موضعيّا لحالة الرفع. فهي حالة نموذجيّة معقّدة حسب رأيه يقول أندرسون (Anderson,1973) إنّ توجّه "هيلميسلاف" ينحو إلى تأويل موضعيّ لحالة الرفع فيفترض أنّها حالة مركّبة وتامّة نوعيّا، تعبّر في نفس الوقت عن المصدر (الابتعاد /Eloignement) أو الهدف (الاقتراب/ Rapprochement).

ما نلاحظه إضافة إلى ذلك أنّ "هيلميسلاف" لا يقدّم تعريفا محدّدا لحالة الرفع لأنّ بعض الحالات الإعرابيّة تُحَدّد بموقعها في أنظمة خاصّة. وقد عرض "أندرسون" لبعض أمثلة الحالات الإعرابيّة من حيث "التمام والنقصان". وفي قسم ثان درس الموضعيّة العامّة. وركّز على التسمية /الملكيّة (Possession) وما يطرحه ذلك من قضايا متعدّدة أهمّها علاقة النسبة بالموضع. ثمّ طرح قضيّة العلامات الدالّة على الزمان فقال:" تظهر الخاصيّة الفضائيّة للتعبير عن العلاقات الزمانيّة في اختيار العلامات المكانيّة "الموقعيّة" مع ما تشير إليه" [4]إنّ الإشارات الزمانيّة هي التي تموضع الحدث في نظام الزمان. ويحلّل صاحب المقال ذلك مثيرا مسائل عدّة.

ما نخلص إليه أنّ الموضع مقولة كليّة يمكن من خلالها تفسير أنظمة نحويّة عديدة. وتتحقّق هذه المقولة في أشكال مختلفة حسب طريقة اشتغال اللغات وتنوّع إنجازها. ومن خصائص هذا البعد المجرّد دلالته على البعد الفضائيّ

والمكانيّ في تفسير الحالات الإعرابيّة والقيم المسندة إليها[5].فمقولة الموضع هي المقولة الجامعة لمواضع الحالات الإعرابيّة المختلفة والمختزلة لها والمولّدة لتنوّعها.

من هذا المنطلق يصحّ لنا القول إنّ الموضع مبدأ مفسِّر وأصل مبهَم ومعنى ملتبِس يقع رفع الالتباس عليه تدريجيّا وفق طبقات الوسم. إضافة إلى ذلك نجد في مقال الحالات الإعرابية في الموسوعة اللغويّة واللسانيّة إشارة لعلاقة مصطلح " Case" بالحالات الإعرابيّة حيث يميّز بين الحالات النحويّة (Grammatical Case) والحالات الموضعيّة. وتُفسّر الحالات الموضعيّة بأنّ استعمال الحالات الإعرابية يتضمّن بعدا مكانيّا(...) فالتمييز بين الإعراب المباشر والإعراب غير المباشر يكون دون التقيّد بالانعكاس الذي يحدثه الموضع. وهذا التمييز قدّمه" أندرسون" في (Anderson,1985) ويُعدّ "هيلميسلاف" أبرز المتبنّين لمقولة الموضع إذ دافع عن تعريف المكان المرتبط بالمحلّ في النظريّة التقليديّة. وخصّص معظم كتابه للنظريّة الموضعيّة في الإعراب وتوسيعها وقد عاد في ذلك إلى النحويين البيزنطيين. كما ميّز بين أنواع مختلفة من البعد/ الابتعاد والقرب / الاقتراب في الاتجاه يعتبرها أساس النظام الإعرابي.

بناء على ذلك فإنّ نظريات "هيلميسلاف" يمكن أن تكون منطلقا لفرضيّة محليّة للحالات الإعرابيّة المتولّدة عن الإعراب والعامل. وتمثّل دراسة "La catégorie des cas" لسنة 1935مبادئ تلك الفرضيّة النحويّة المكانيّة التي تقوم على مفهوم الاتجاه الذي تشير إليه مقابلة البعد والقرب. تحيل هذه المقابلة على علاقة مكانيّة ملموسة تتحقّق بواسطة الأسماء داخل الجملة وتحدّد فيها الحالات الإعرابيّة على أساس المكان والاتجاه.

نخلص ممّا سبق إلى أنّ للموضع دلالة على المكان وعلى الاتجاه. وهو مقولة مجرّدة افتراضيّة مفسّرة لاشتغال الأنظمة النحويّة. وتتحقّق هذه المقولة في أنواع مختلفة وصور متنوّعة حسب كلّ لغة. فتكون اللغة من هذه الزاوية جهازا ماديّا يمثّل الملكة النظريّة المجرّدة. وتتكوّن من مجموعة من المواضع الشاغرة هي فضاءات وأماكن مستعدّة لتُملأ شيئا فشيئا بالإنجاز. " فليست اللغة غير مواضع شاغرة تُملأ للتعبير عن مواقف ومقاصد.[6] إنّ الموضع لا يتعلّق بالمعنى المباشر والسطحيّ باعتباره دلالة على موقع أو مكان محدّد يملأ بشكل مخصوص بقسم من أقسام الكلم أو المركّبات أو بنوع معيّن من المعاني النحويّة إنّما يتجاوز ذلك إلى دلالته المقوليّة المجرّدة.

من هذا المنطلق يمثّل الموضع معنى مجرّدا وبعدا ممتدّا يتضمّن كلّ ما نسمّيه بعد ذلك مواضع الاستفهام والنداء والشرط والخبر ومواضع الصيغ المعجميّة والصرفيّة وأوزان الصفات والدلالات المعجميّة والمقاميّة. ويُملأ هذا البعد الممتدّ بصيغ ومركّبات مختلفة انطلاقا من أصغرها وصولا إلى أكبرها. ويتمّ هذا الاسترسال حسب ثنائيّة التمام والنقصان. ويمكن أن نمثّل لذلك بالرسم الآتي:

الشكل4

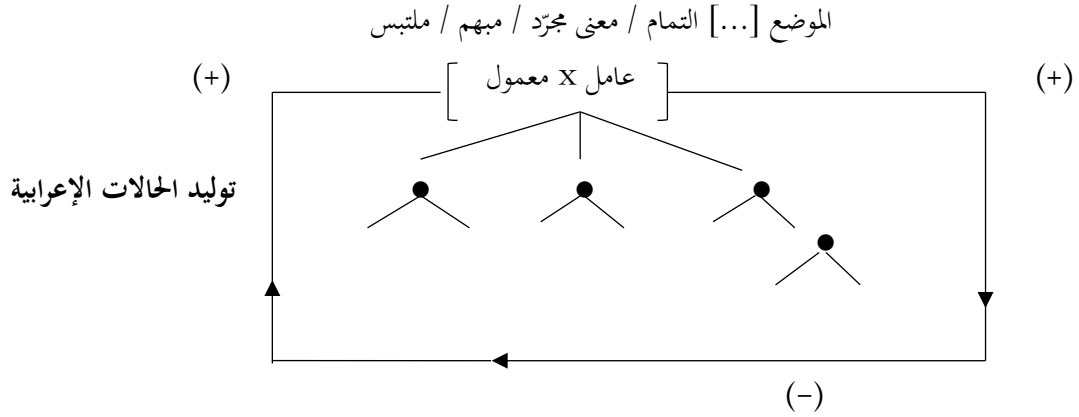

ملحوظة

يمثّل الموضع وفق هذا التمثيل مولِّدا للدلالات ومنطلقا للاسترسال والانتشار والامتداد في أشكال متنوّعة ومتعدّدة. فهو الذي يجمع المبدوء به والمبدوء، لذلك يُعدّ البداية التي تنطلق منها عمليّة التوليد، حيث يفترض اكتشاف أيّ نظام وطريقة اشتغاله أن نبدأ من بداية البداية. فما يجمع العامل بالمعمول هو الموضع العامّ جدّا والحالة المجرّدة أو البنية الإعرابيّة العاملة المفترضة حيث تولّد أنواعا مختلفة تمثّل تكرارا للشكل الأوّل بشكل من الأشكال في نسق من العلاقات لتحقيق معنى، لذلك تتحيّز الحالة الإعرابيّة المجرّدة في بعد فضائيّ مكانيّ يجعلها مبدأ تفسيريّا ثابتا ومولّدا نحويّا جوهريّا ومقياسا ضامنا لتفهّم عناصر التّفكير والتجريد والتصنيف عند النحاة.

بناء على ما سبق يمكن أن نعتبر الموضع اسم جنس واسما عامّا يختصر [العاملx المعمول] ويتضمّن أنواعا عديدة وأصولا مجرّدة يمثّل كلّ نوع منها مقولات نحويّة كبرى تتفرّع بدورها إلى طبقات من السمات. ويصبح ما بدا فرعا أصلا حيث يفيض الفرع على نفسه فيصبح أصلا لكنّه لا يخرج عن ذاته.

قد يبدو هذا الكلام نظريّا وموغلا في التجريد إلاّ أنّه يصحّ إذا ما استندنا عليه من خلال دلالة المفهوم في علاقته بسلسلة من المصطلحات والمقولات المتعالقة والمتعلّقة به. ويتدعّم ذلك أكثر من خلال القسم التطبيقيّ المتعلّق بمقولة الموضع من خلال المصنّف المصطفى " المقتصِد" للجرجاني.

3.2. دلالة الموضع من خلال علاقته ببقيّة المصطلحات

نتعرّض في هذا المقام من البحث إلى سلسلة من المفاهيم ذات الصلة بمقولة الموضع ونذكر على سبيل المثال: المحلّ والمجرى والحيّز.

يُعرّف التهانويّ المحلّ في كشّافه (التهانوي، ت1158هـ 1996، 2/ 1490) بقوله" المحلّ هو ظرف من الحلول وقد عرّفت معناه[...] وهو عند الحكماء منحصر في المبنى والموضوع والمحلّ عند الكوفيين من النحاة، اسم للمفعول فيه كما يجيء في محلّه، محلّ الخبر عند الأصوليين هو الحادثة التي ورد فيها ذلك الخبر" لا تخرج دلالة هذا المفهوم عن مدلول الموضع المتمثّل في الإحالة على المكان والفضاء والإطار. ويتدعّم هذا المعنى المحليّ والموضعيّ بما يلحق به من المفاهيم.

أمّا مصطلح "المجرى" فهو اسم ظرف من الجريان عند أهل القوافي [...] أمّا وجه التسمية فهو محلّ الذهاب والحركة (التهانوي، ت1158هـ، 1996، 2 /1472).

يشترك هذا المفهوم مع الموضع في الدلالة الثابتة للمكان والظرفيّة إلاّ أنّه يضيف إلى ذلك سمة أخرى تتمثّل في الحركة. وتعدّ هذه السمة على قدر كبير من الأهميّة. فالحركة هي المعنى النحويّ وحركة الأبنية التي تولّده. ويتمّ نقل المعاني حسب قوانين أو قواعد يقرّها كلّ نحو. بهذا التصوّر فإنّ اللّغة هي حركة الذّهاب والإيّاب بين اللفظ والمعنى. ويمثّل ذلك ثابتا من ثوابت الفكر النحويّ في النظريّة التوليديّة. أمّا الحيّز فيمكننا اعتباره من أبرز المفاهيم المعبّرة عن مقولة الموضع (Locus, Espace, Lieu, Etendu) " فهو في اللغة الفراغ مطلقا سواء كان مساويا لما يشغله أو زائدا عليه أو ناقصا عنه [...] وفي أكثر كتب اللغة إنّه المكان [...] قال المولى عصام الدين في حاشية شرح العقائد في بيان الصفات السلبيّة" الحيّز والمكان واحد عند من جعل المكان السطح أو البعد المجرّد المحقّق، وكذا عند المتكلّمين إلاّ أنّه بمعنى البعد المتوقّع كما قال الشارح التفتازاني من أنّ الحيّز أعمّ من المكان لأن الحيّز هو الفراغ المتوهّم الذي يشغله شيء ممتدّ أو غير ممتدّ" (التهانوي، ت 1158هـ،1996، 1/ 725).

لهذا التعريف أهميّة بالغة في دعم ما حلّلناه من الناحية النظريّة من خصائص لمقولة الموضع. فالحيّز حسب هذا التحديد هو بعد ممتدّ مجرّد وهو الفراغ المطلق القابل للملء. وهو معنى مبهم ملتبس يقع رفع اللبس عنه بالتدرّج النحويّ وطبقات الوسم والزيادة اللفظيّة التي تقترن بالزيادة المعنويّة بقدر الزيادات الوسميّة النحويّة والتغييرات التفريعيّة. تتّضح ملامحه ويسترسل في أنواع تعبّر عنه بأشكال مختلفة. يضيف التهانويّ قائلا "[...] وأمّا الحيّز فهو عندهم الفراغ المتوَهَّم المشغول بالمتحيّز الذي لو لم يشغله لكان خلاء كداخل الكوز للماء [...] والخلاء هو الفراغ المتوهّم الذي من شأنه أن يكون مشغولا بالمتحيّز" (التهانوي، ت 1158هـ،1996، 1/ 526) فالحيّز حسب هذا القول يكون مشغولا بما

يتحيّز فيه أو قابلا للملء بالإنجازات المتعدّدة ويتميّز بالحركيّة التي تخضع لثنائيّة القرب والبعد والجوار والخفّة والثقل والقوّة والضعف. والحيّز في البنية " يمكن أن يشغله عنصر معيّن، ويمكن أن ينعدم هذا العنصر تماما" (عبد الرحمن الحاج صالح، 2007، ص. 92) وهو "موقع تقديري، واعتباري، أي مجرّدٌ، تقتضيه بنية الجملة في مستوى التركيب، وقد يكون خاليا فلا يظهر له أثر في اللفظ المسموع" (ص. 13)، ونشير في نفس السياق إلى تفريق جون كلود ملنار Jean Claude Milner في كتابه "مقدّمة لعلم اللغة" بين المصطلحات الثلاثة: الموضع والموقع والحيّز وقد بلغ "ملنار" في هذا التصنيف للمصطلح درجة قصوى من التدقيق فقد سعى في كتابه هذا إلى تقديم نظريّة علمية متكاملة تحدّد الفروق الفاصلة بين مختلف المفاهيم، وخاصة تحديد الفروق بين المصطلحات التي تنتمي إلى نفس الحقل كما هو الشأن بالنسبة إلى المصطلحات الثلاثة المذكورة. فتناول مفهوم الموضع ضمن هرميّة ثلاثيّة تصنّف إلى ثلاثة مستويات هي "الموضع" و "الموقع" والحيّز". وحدّد مفهوم الموضع انطلاقا من إرساء مقابلة بين المعجم والإعراب. فتعلّق المعجم بالوحدات المعجمية منعزلة عن التركيب. فكان ذلك الكمّ من الألفاظ التي يمكن أن ندمجها في موضع من المواضع. أمّا الإعراب فهو مجال دراسة العلاقات التركيبيّة لذا فهو في علاقة مباشرة مع الموضع. وانطلاقا من هذا التمييز حدّد ملنار الموضع بأنّه ذلك الفضاء المجرّد الذي تحتلّه الوحدات المعجميّة وقد عبّر عن ذلك بقوله "إنّ عنصرا معجميّا معيّنا يحتلّ موضعا معيّنا والموضع المعيّن يجب أن يحتلّه عنصر معجميّ معيّن" (الشاوش، 2022، ص. 291)، أمّا في تحديده للموقع فقد انطلق ملنار من التصوّر الفضائي أو الهندسي للإعراب. فكان الموقع التسمية التقنية للموضع لأنه يحيلنا أساسا على الجانب الهندسي للموضع لذلك يعتبر ملنار "الموضع التركيبيّ عبارة عن مواقع" (الشاوش، 2022، ص. 299). وبذلك فإن الموقع ليس إلا تفسيرا مخصوصا لفرضيّة الموضع. أمّا الحيز عنده فهو" فضاء محدود بحواجز. وخص هذا المصطلح بهدف تدقيقه بسمات نذكرها تباعا: أوّلها السمة المقولية إذ يتأسس الحيز فيها باعتباره مفهوما ولا يتحقق هذا المفهوم إلاّ بالاعتماد على مبدأين رئيسيين هما: السمة المقولية والموقع الإعرابي. فالحيّز مفهوم إعرابي يتحدّد حسب المواقع المقولية التي تنتمي إليه. وهو فضاء متسع لا يمكن أن يحتوي عنصرا واحدا وإنما يتأسس شرط قيامه على تعدّد العناصر لأنّ هذا التعدد سيكوّن المواقع التي لا توجد إلا داخل حدود الحيّز. ثانيها: التشكّل الهندسي داخل الحيّز: وهنا قنّن ملنار هذا التشكّل الهندسي لهذه المواقع اعتمادا على مفهوم "المسافة الفاصلة" "فالوحدات التي تنتمي إلى نفس الحيّز يجب أن تحتلّ مواقع متقاربة" (الشاوش، 2022، ص. 469)، وقد جعل هذا المبدأ من الحيز فضاء لمقاومة أي عمليّة فصل. فداخل الحيز تكون كل العناصر متّسقة يصعب فصلها طبقا لمبدأ التناسق الذي يحكم الحيّز.

ثالثها: العلاقات الوظيفية: "فالحيّز المقولي هو بالضرورة حيّز علاقات وظيفيّة معيّنة" (الشاوش، 2022، ص. 471).

وتعتبر هذه المفاهيم أساسيّة في مقولة الحالات الإعرابيّة الموضعيّة التي أكّد عليها "هيلميسلاف". وهو ما يسم مصطلح الحيّز بطرافة تتدعّم بثنائيّة الإضمار والإظهار وإن كان مجال الحديث عنها في موسوعة "كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم" مجالا كلاميّا ومنطقيّا. يقول" التهانوي" والبسيطان المتساويان حجما ومقدارا قد يختلفان قوّة. فإنّه إذا أخذا مقدارين متساويين من الأرض والنار فربّما كان اقتضاء الأرضيّة للميل السافل أقوى من اقتضاء الناريّة للميل الصاعد أو بالعكس بل ربّما كان التناقص مقدارا أقوى قوّة فالمعتبر هو التساوي في القوّة دون الحجم والمقدار" (التهانوي، ت 1158هـ،1996،1/ 526).

لعلّ ما يُضيفه هذا الشاهد إضافة إلى الثنائيّات التي ذكرناها هو مفهوم التمام والنقصان. ونعدّ هذه الثنائيّة على قدر كبير من الأهميّة تبرز في قيمتها التفسيريّة للحالات الإعرابيّة. ويبدو ذلك جليّا كما سنرى ذلك لاحقا في القسم التطبيقي من هذا البحث.

من هذه الزّاوية، يمثّل الموضع مقولة كليّة تتمظهر في أشكال مختلفة يعبّر كلّ شكل منها عن الأصل بطريقة مّا. فتتضمّن هذه المقولة أنواعا مختلفة، ينقسم كلّ نوع إلى جسوم إعرابيّة متعدّدة لذلك اعتبرنا الموضع اسم جنس ولعلّ في القسم التطبيقي ما يدعم قولنا هذا.

3.القسم التطبيقي

ندرس في هذا القسم سياقات هذا المصطلح من خلال كتاب" المقتصِد" لعبد القاهر الجرجاني". وتنفي هذه السياقات أن يكون الموضع مجرّد موقع معيّن تقع فيه الكلمة بل يتحدّد بالاعتماد على جملة من السمات الإعرابيّة والعامليّة والتركيبيّة والصيغيّة والسمات الدلاليّة. كما تتمثّل هذه السمات أيضا في المعاني النحويّة الوظيفيّة والمعاني المقوليّة. والموضع هنا هو جميع هذه المعاني والسمات ممّا يجعله مقولة كليّة تندرج ضمنه كلّ المقولات النحويّة الكبرى وتحتوي أنواعا مختلفة.

هذه السمات متداخلة مترابطة تحدّد خصائص موضع الاسميّة وخصائص موضع الفعليّة وخصائص موضع الحرفيّة. لذلك فإنّ دراستنا لهذه السمات ستكون وفق تراتبيّة معيّنة تتدرّج من التّمام إلى النقصان. وهي في كلّ مرّة تميّز أحد المواضع عن الموضعين الآخرين وتمثّل هذه السمات مجتمعة أنواعا ومقولات تنتظمها مقولة مجرّدة ناظمة منتشرة في كلّ هذه السياقات هي مقولة الموضع. وتنهض هذه السمات بدور رفع اللبس تدريجيّا عن هذا البعد المجرّد على قدر الزيادات الوسميّة.

1.3. السمة العامليّة

لا يتحقّق الإعراب إلاّ بانعقاد علاقة نحويّة أساسيّة لها التمثيل الآتي: [عامل x معمول]. وتمثّل هذه العلاقة منطلقا للاشتقاق ومولّدا لتنويع المركّبات النحويّة من المفردة إلى الإسنادي. وتجرى تلك المركّبات المشتقّة في تعاقد العامل والمعمول في نظام محليّ موضعيّ محكم البناء لذلك فلا وجود لإعراب في غياب عامل ما يكون قد أحدثه. وتنقسم هذه العوامل إلى عوامل معنويّة تتمثّل أساسا في عامل الرفع في الاسم: الابتداء وعامل الرفع في الفعل المضارع: وقوعه موقع الاسم (مضارعة الاسم)، أمّا العوامل اللفظية فهي الأهمّ من ناحية الكمّ والقدرة على العمل. وتشمل هذه السّمة كلّ أصناف الكلم حسب تراتبيّة تتدرّج من أقوى العوامل إلى أوسطها انتهاء إلى آخرها ويُمثّل هذا المستوى وسما للمفردة صنفا أوّلا يدخل ضمن مقولة الموضع.

1.1.3. أقوى العوامل

يمثّل الفعل حسب النحاة أقوى العوامل. فمهما كان محلّه فإنّ هذه السّمة عالقة به. وهو لا يعمل في الفعل أو في الحرف وإنّما يعمل في الاسم. ويتطلّب مرفوعات ومنصوبات بحسب ما يختزنه من طاقة دلاليّة وقدرة على العمل والتعدّي إلى أكثر ما يمكن من المتعلّقات. لذلك فإنّ الفعل العامل يختلف قوّة وضعفا باختلاف قدرته على اقتضاء محلاّت إعرابيّة معيّنة، لذلك نجد في "المقتصِد" التصنيف المعهود للفعل: فعل متعدّ وفعل لازم. يشير" الجرجاني" إلى أنّه لا فصل بين ما لا يتعدّى وما يتعدّى في كونها جميعا تتعدّى إلى المصادر وأحوال الزمان والمكان والحال في حين اختصّ الفعل المتعدّي بالوقوع على المفعول به. وقد شُبّهت كان وأخواتها بالأفعال المتعدّية وهي عوامل داخلة على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ وتنصب الخبر. وتعتبر كان أمّ الباب ولها من التصرّف ما ليس لأخواتها. إنّ قدرة الفعل على العمل يمكن أن تقوى مثلما يمكن أن تضعف ببعض العوامل وقد تلغى أحيانا.

ننتقل بعد ذلك إلى أوسط العوامل وهو الحرف فبعضها حروف عاملة والبعض الآخر غير عامل.

2.1.3. أوسط العوامل

تتوزّع الحروف حسب "الجرجاني" إلى ثلاثة أقسام: قسم يختصّ بالاسم وذلك نحو حروف الجرّ لأنّ الجرّ لا يكون في الأفعال ولا في الحروف. وقسم يختصّ بالفعل من ذلك حروف الجزم بما أنّه لا يكون في الأسماء مثلما لا يكون الجرّ في الأفعال، بالإضافة إلى حروف النصب وفيما يشترك فيه الاسم والفعل وذلك نحو حروف العطف. ويمثّل هذا القسم

الأخير حروفا غير عاملة. وقدّم "الجرجاني" تقسيما للحروف إلى ستّة أصناف هي: ما يعمل لفظا ومعنى، وما يعمل معنى ولا يعمل لفظا، وما يعمل لفظا ولا يعمل معنى، وما يعمل لفظا ومعنى ولا يعمل حكما، وما يعمل حكما ولا يغيّر معنى ولا يؤثّر في لفظ وأخيرا ما لا يعمل بوجه.

أ. أقوى الحروف العوامل

هي الحروف التي تعمل أصالة. وتلزم عملها أينما حلّت وتصنّف حسب العمل الذي تحدثه في الكلمة المتعلّقة بها إلى:

-حروف الجرّ: من، إلى، عن، على، في، الباء، واللام...

-حروف الجزم: لم، لام الأمر، لا الناهية، إن، متي...

-حروف النصب: أن، لن، كي...

ب. أوسط الحروف العوامل: وهي صنفان

الصنف الأوّل: الحروف المشبهة بالفعل: [إنّ وأخواتها] هذه الحروف لا تعمل أصالة فقد بيّن "الجرجاني" أنّ (إن) حرف لا أصل له في العمل وإنّما عمل لوجوه المشابهة الواقعة بينه وبين الفعل معنويّا وصيغيّا. واعتمد "الجرجاني" فرعيّته هذه لتعليل تقدّم منصوبه على المرفوع إذا خالفت هذه الحروف الفعل حتّى يفرّق بين ما هو أصل وبين المشبّه به، أمّا ما الحجازية فقد علّل "الجرجاني" عملها بحملها على "ليس".

الصنف الثاني: تنضوي تحته الحروف التي تكون عاملة في مواضع وغير عاملة في مواضع أخرى. هذه الحروف هي الحروف التي لا تلزم العمل نذكر من بينها: "الواو" متى كانت بدلا من الباء في القسم "بالله". وقد بيّن "الجرجاني" أنّ هذا الحرف لم يلزم الجرّ إذ ليس له أصل في الجرّ ولا يكون كذلك في غير القسم. ثمّ التاء متى كانت بدلا من الواو في قولك" تالله" وأخيرا "حتّى" التي تكون حرف جرّ لكن لا تلزم هذا العمل وإنّما تكون عاطفة في قولك مثلا: " أكرمت القوم حتى زيدا" مثلما تكون حرفا من حروف الابتداء أو الاستئناف.

لعلّ هذه الأمثلة تشي بأهميّة الموضع في تفسير عمل الحروف. فالموضع هنا ليس موقعا أو فضاء محدّدا إنّما هو كلّ المواضع. وينتشر في إنجازات متنوّعة حسب ما تسمح به عبقريّة اللغة فيشغل بأصغر وحدة من الكلام وهي المفردة ليمتدّ إلى أكبر وحدة فيه، إلاّ أنّ له علامات تسمه وترفع عنه لبسه وإبهامه. هذه العلامات هي ما قصدناه بالسمات الممثّلة للمعاني النحويّة. وفي هذا الإطار نتناول السمة العامليّة.

ج. أضعف الحروف العاملة: لقد سبق أن رأينا تحقّق العمل لفظيّا إلاّ أنّ العمل يمكن أن يتحقّق معنى (حروف الاستفهام وحروف العطف التي تدخل على الأسماء والأفعال) هذه الحروف لا تعمل بنفسها. ولكنّها تنوب عن العوامل

يقول الجرجاني "فالعمل للفعل في الحقيقة وهذه تعمل على سبيل الاتّباع والنّيابة ولو كان مجراها مجرى الحروف العاملة لفظا ومعنى لعملت عملا مخصوصا لا تعدل عنه ولا تفتقر فيه إلى متابعة ما قبلها" (الجرجاني، ت 474هـ،1982، 89/1). من أمثلة هذه الحروف "الواو" و" الفاء" و " ثمّ" و" أو" و"بل" و" لكن" و"حتّى"...لكن في قولنا مثلا: ما رأيت زيدا لكن عمرا فالمعنى هنا التعيين.

3.1.3. آخر العوامل

ونخصّ الاسم في هذا القسم من البحث لأنّه لا يعمل لذلك يذهب "الجرجاني" إلى أنّه لا يجوز الفصل بين العامل والمعمول. فالأصل للاسم أن يكون معمولا لا عاملا. كما يذهب "الجرجاني" إلى عدم جواز الفصل بين العامل والمعمول. وقد بدأ شرحه لباب" أسماء الفاعلين والمفعولين" بقوله" اعلم أنّ الأسماء لا أصل لها في العمل" (الجرجاني، ت 474هـ،1982، 1/ 506)، معتبرا أنّه مثلما دخلت الأفعال على الأسماء في الإعراب دخلت الأسماء على الأفعال في العمل. هذه الأسماء لا تعمل وإنّما تعمل متى شابهت الفعل أو الحرف.

أ. اسم الفاعل

يذهب "الجرجاني" إلى أنّ اسم الفاعل العامل عمل الفعل هو ما كان للحال أو للاستقبال في حين لا يعمل ما تمحّض للمضيّ. فلا يجوز القول "هذا رجل ضارب زيدا أمس" في حين أنّه متى أُلحقت الألف واللام اسم الفاعل تغيّر الحكم فيعمل في كلّ حال" مثال ذلك قولنا: "هذا الضارب زيدا أمس" مثلما تقول:" هذا الضارب زيدا الآن وغدا" إذ تكون "الضارب" بمعنى الذي يضرب. ويُعلّل "الجرجاني" عمل اسم الفاعل بمشابهته الفعل. فعندما يثنّى اسم الفاعل أو يجمع فإنّه يشابه الفعل المضارع المرفوع: فضاربان كيضربان وكيضربون وذلك في إلحاق الألف واللام والواو والنون. ويفيد قول الشارح في تحليل عمل اسم الفاعل كونه فرعا على الفعل فلا يقوى قوّته لأنّ مراتب الفروع بعد مراتب الأصول. ويبدو هذا التفسير على غاية من الأهميّة تبرز في علاقة ذلك بثنائيّة التمام والنقصان التي تحكم استرسال المركّبات النحويّة عن المولِّد الجوهريّ لها. وتتولّد عن هذه الثنائيّة الناتجة عن العلاقات الفضائيّة الخاصّة بالقرب والبعد والجوار ثنائيّة أخرى متمثّلة في القوّة والضعف إضافة إلى ثنائيّة الإضمار والإظهار. وكلّ هذه الخصائص هي ما يميّز مقولة الموضع. وقد تبيّنّا بعضا من ملامحها في إطار دراستنا للسّمة العامليّة. أمّا اسم المفعول فلم يخصّه "الجرجاني" بالدرس لأنّ منزلة اسم المفعول بمنزلة اسم الفاعل واكتفى بذكر وجوه الشبه بينهما.

ب. المصادر

تعمل المصادر لمشابهتها الأفعال في تضمّن حروفها. والمصادر كما يذهب إليه "الجرجاني" فروع على الأفعال عملا. وقد جعلها الشارح على ثلاث مراتب: المرتبة الأولى للمنوّن: يقول الجرجاني "وذلك أنّه إنّما يعمل المصدر عمل الفعل للتشبيه به فيجب أن يكون نكرة مثله والمنوّن نكرة لفظا ومعنى" (الجرجاني، ت 474، 1982، 560/1) ، فهو إذا الأقرب من الفعل.

أمّا المرتبة الثانية للمضاف: نحو" عجبت من ضربك عمرا" فهو" مشبّه للفعل معنى من حيث كانت الإضافة في تقديم الانفصال ومخالف لفظا لأنّ ظاهره مشاكل لما يكون إضافته حقيقيّة نحو غلام زيد" ثمّ يعلّق قائلا " ولا شبهة في أنّ المشاكلة الجامعة لجهتي اللفظ والمعنى أبين وأتمّ من المشاكلة الكائنة من جهة المعنى دون اللفظ" (الجرجاني، ت 474هـ،1982، 564/1).

في حين تكون المرتبة الثالثة للداخل عليه الألف واللام: نحو "عجبت من الضرب زيدُ عمرًا" وهو دون الأوّل والثاني قربا من الفعل. إنّ الألف واللام " يخرج المصدر من شبه الفعل ولذلك لا يكاد يوجد المصدر معملا وفيه الألف واللام ولكن يتعدّى بحرف الجرّ نحو قولك: " عجبتُ من الضرب له. فتجريه مجرى ما لا أصل له في العمل فيحتاج إلى ما يعنيه" (الجرجاني، ت 474هـ،1982، 564/1).

ج. الصفة المشبّهة

الصفة المشبّهة هي دون اسم الفاعل مرتبة وقوّة على العمل، وذلك لأنّها لم تحمل على أفعالها أو كما قال" الجرجاني" لا تجرى على أفعالها" وإنّما هي محمولة على اسم فتكون بذلك محمولة على فرع في العمل. وهي كذلك لا تعمل إلاّ بعد أن تعتمد على شيء واعتمادها يكون على الهمزة وعلى "ما" وعلى الموصوف والمبتدأ كما في قولك " زيد حسن غلاماه" (الجرجاني، ت 474هـ،1982، 1/ 532).

د. أسماء الأفعال

ويصطلح عليها أبو عليّ الفارسيّ (ت 377 هـ،1969، ص. 147) " الأسماء التي سمّيت بها الأفعال" إنّ اسم الفعل بمنزلة الفعل من حيث المعنى فـ "رويد" و" صه" مثلا تفيد الأمر والنهي ومن الأمثلة قولك" دونك زيدا". ويشير الجرجاني إلى أنّ " هذه الأسماء فروع عن الأفعال فلا تتصرّف تصريفها ولا يجوز تقديم مفعولها عليها" (الجرجاني، ت 474هـ،1982، 1/ 576-577).

هـ. الاسم عامل على أساس مشابهته الحرف

اسم لفظا حرف معنى. هي أساسا الأسماء التي تضمّنت معنى حرف الجزاء " إن" فتقع موقعها وتعمل عملها أي الجزم. هذه الأسماء قسّمها "أبو عليّ الفارسي" إلى ظروف مثل: أين، متى، أينما...وغير ظروف نحو: ما، من، أيّهم.. مثل: من تضربْ أضرِب. وما تفعل أفعلْ.

نخلص ممّا سبق إلى أنّ سمة العامليّة سمة فعليّة أوّلا وسمة حرفيّة ثانيا، ودليلنا على ذلك هذا التناسب العكسيّ بين درجة التمكّن في الاسميّة والقدرة على العمل. فكلّما تمكّن الاسم في اسميّته ابتعد عن العمل. وبقدر ما يخلّص من بعض سماتها متوجّها إلى الفعليّة أو الحرفية يصبح عاملا. إلاّ أنّ مقولة الموضع هي الجامع لهذه التراتبيّة التي تنتظم البنية العامليّة المجرّدة [عامل x معمول]، انطلاقا منها تتفرّع المعاني النحويّة ومن بينها السمة العامليّة. فتتدرّج من التمام إلى النقصان ومن القوّة إلى الضعف حسب القرب والبعد من الموضع. وقد حكمت هذه التراتبيّة مجموعة من القوانين والعلل مثل علّة المشابهة للفعليّة أو الحرفيّة وعلة الأصل والفرع. فالموضع مواضع متعدّدة متنوّعة تنطلق من أصغر وحدة في الكلام إلى أكبرها. ويتكرّر كلّ موضع من هذه المواضع من البنية المجرّدة [عامل x معمول] حتّى الحرف الذي يُمثّل أصغر وحدة في أقسام الكلام يعبّر بطريقة مّا عن هذا الأصل المجرّد الذي يختزل مجموعة الأنواع في معان نحويّة تمثّل سمات ومقولات تكرّر الأصل بصفة مّا. ويمكن أن نمثّل لذلك بالرسم الآتي:

شكل5

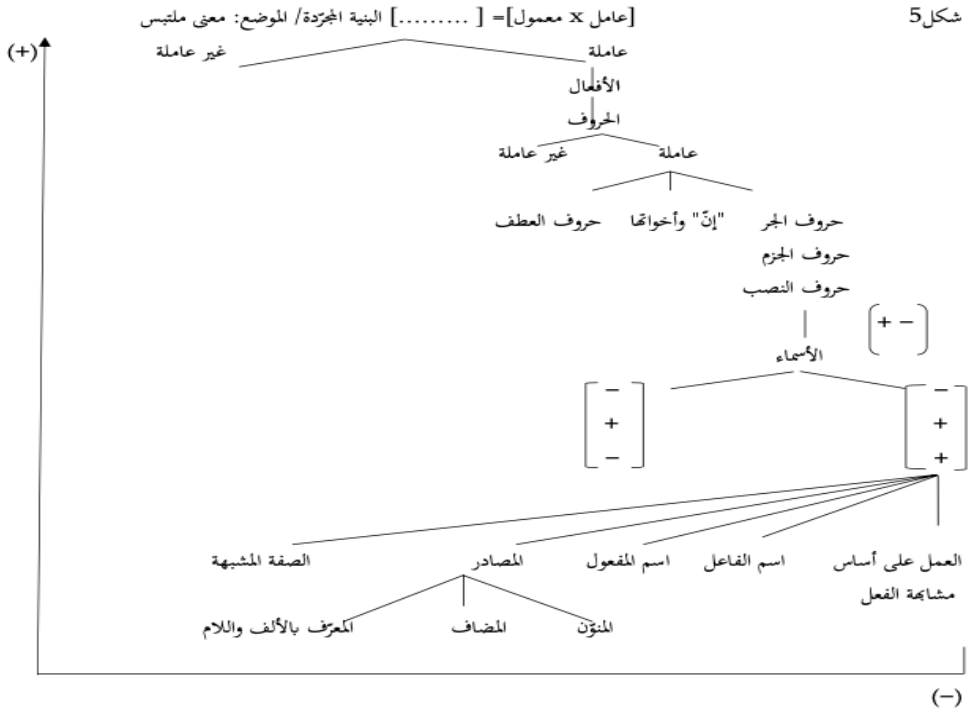

ملحوظة

لقد اعتمدنا في هذا الرسم على ثنائيّة التّمام والنقصان، القوة والضعف وتحكم هذه الثنائيّة علاقات فضائيّة موضعيّةُ القربِ والبعدِ. فكلّما اقتربنا من خصائص الفعليّة ازدادت قوة العمل حتى نصل إلى العامل الأوّل حسب البنية المجرّدة وهو المتكلّم، وبذلك نفسّر مثلا العوامل المعنويّة مثل" الابتداء" وإن كان محلّ خلاف.

فالابتداء هو أقرب العوامل بل يمثّل المتكلّم باعتباره بداية العوامل. ولعلّ ذلك يُبرّر اقتضاءه لحالة الرفع. فالمتكلّم هو المولّد للمعاني المختلفة. فتظهر في شكل تراتبيّة يختزلها بعدٌ موغل في التجريد هو الموضع. ويعبّر كلّ قسم من أقسام الكلام عن هذه البنية العامليّة المجرّدة وصولا إلى الجملة. فالابتداء عاملا معنويّا هو إظهار لهذه البنية. والحرف عاملا لفظيّا هو إضمار لها. من هذا المنطلق تنهض السّمة العامليّة بوظيفة رفع اللبس عن المعنى المبهم ووسمه بخاصيّات تجعله متمظهرا في أشكال مختلفة.

وبعد أن حلّلنا أغلب ما يتعلّق السّمة العامليّة ننتقل إلى السمة الإعرابيّة.

2.3. السمة الإعرابية

سبق أن أشرنا إلى أنّ الإعراب مقولة كليّة وبنية مجرّدة تميّز أغلب اللّغات وإن كان إنجازها مختلفا من لغة إلى أخرى حسب خصوصيّتها. من هذا المنطلق لا يُعدّ الإعراب مجرّد شكل أو لفظ، إنّما هو مراوحة بين حيّز الإظهار والإضمار بين اللفظ والمعنى. وقد اعتبر سيبويه" الحالة الإعرابيّة موضعا. وبالتالي كلّ ما يَبرز عليه الإعراب لفظا أو شكلا نسمّيه حيّز إظهار البنية. فاللفظ من هذا المنطلق إذا هو إظهار مطلق للمعنى الإعرابيّ، أمّا المعنى فهو إضمار مطلق للفظ. يتأرجح بين اللفظيّة والمعنويّة، بين حيّزي الإظهار والإضمار. وفي حيّز الإضمار المطلق والإظهار المطلق يمكن معالجة كلّ الحالات الإعرابيّة. ويمثّل دلك أساس كلّ نظريّة لغويّة ولسانيّة. وفي هذا السياق يقول المنصف عاشور:" تُعالج هذه السّمات في نظرنا حسب ضربين من الإجراء والتفسير. إمّا أن ننطلق من صيغة الاسم المأخوذ من الجملة ونستخرج منها كلّ ما تقوم عليه من معان نحويّة مجرّدة لفظيّة وصياغيّة ومقوليّة وإعرابيّة. فتكون السّمات نتيجة حاصلة من بنية حاصلة من بنية الاسم، وإمّا أن تؤسس شبكة السّمات المجرّدة حسب أنواع المعاني النحويّة التي يعبّر عنها الواصف النحويّ ثمّ يختبرها في الوحدات الكلاميّة القابلة لها المتشبّثة بها المندمجة في صيغتها" (عاشور، 1999، ص. 245).

يُعتبر هذا الإجراء إجراءا منهجيّا بما أنّ السّمات المجرّدة التي تسم الموضع قائمة على الاسترسال والتوسّع. فالمعنى هو اللفظ المطلق في مظهره اللفطيّ واللفظ هو المعنى المطلق في مظهره الخفيّ وهذا ما يذكرنا بما ذهب إليه "الجرجاني" في ترابط اللفظ والمعنى وعدم انفصالهما ، حين رأى أنّ المزية لا ترجع إلى الألفاظ المجرّدة ، ولا إلى المعاني العامّة ، أو المعاني اللغوية للألفاظ ، وإنما ترجع إلى النظم، الذي هو توخي معاني النحو ، فهو يقوم على ترتيب الكلام حسب مضامينه ، ودلالاته في النفس ، ترتيبا ينشأ عن معان إضافية، وهي معان ترجع إلى الإسناد فالمتكلم ينظم أفكاره ،

ويرتّبها في ذهنه ، وينسّقها أوّلا في نفسه، ثم يأتي دور الألفاظ، على حسب ترتيب الأفكار في الذهن، وتنسيقها في العقل، فاللفظ يتبع المعنى في النظم، فإذا وجب للمعنى أن يكون أوّلا في النفس، ومقدّما على غيره، وجب أن يكون اللفظ الدال عليه أوّلا وقبل غيره من الألفاظ . وبقدر ما يكون ترتيب الألفاظ وفق ترتيب المعاني في النفس، تكون البراعة، ويكون الحسن فالمتكلم البليغ والأديب الجيّد، وفق ترتيب المعاني والأفكار التي تكونت في ذهنه ووضحت في عقله (الجناجي، 1981). ويقودنا ما ذهب إليه "الجرجاني" من ترابط بين ثنائيّة اللفظ والمعنى إلى ترابط مكوّني العلامة اللغوية السوسيرية التي مثّل فيها الدالّ الصورة الصوتية السمعية والمدلول المتصوّر الذهنيّ فكانا بمثابة الورقة التي لا يمكن تمزيق الوجه الأوّل منها دون تمزيق الوجه الثاني. فهما مترابطان ترابطا وثيقا يربط وجودُ أحدهما الآخر. يقول دي سوسير (1987، ص. 86): " فالدلالة اللسانيةّ لا تجمع اسما إزاء مسمّى ولا تربط الشيء باللفظ بل الدلالة توحد تصوّرا مع صورة سمعيّة وليست الصورة السمعيّة صوتا ماديّا ونعني بذلك شيئا محض فيزيائي بل إنّها أثر سيكولوجي ناتج عن الصوت أي التمثّل الذي تعطيه إيّانا شهادة حواسنا فالصورة السمعيّة إذن ناتجة عن أعضائنا وقدراتنا الحسية فإن حدث أن سمّيناها "مادية" فإنّما قصدنا إلى ذلك المعنى الذي عرفناه بها، وفي مقابل حدّ آخر هو التداعي وهذا هو التصوّر بعينه الذي هو بوجه عام أكثر تجريدا".

1.2.3. الإعراب التامّ

يتوزّع هذا الإعراب بين أصل هو الاسم الأمكن وفرع محمول عليه هو الفعل المضارع. أمّا الاسم الأمكن فهو الاسم الذي تدخله علامات الإعراب الثلاث من رفع ونصب وجرّ وعادة ما يُضاف إليها التنوين. وباجتماع هذه العلامات الأربع يغدو الاسم متجذّرا في الاسميّة متمكّنا فيها.

إنّ وجوه الإعراب هذه تمثّل محلاّت إعرابيّة ثلاثة هي محلّ الرفع ومحلّ النصب ومحلّ الجرّ. فمتى دخلت الكلم هذه المحلاّتّ الإعرابيّة الثلاثة سواء ظهرت العلامة أو كانت مقدّرة عُدّت من قبيل الأسماء. لذلك لم يُعتبر غياب هذه الحركات الإعرابيّة قادحا في اسميّة الكلم المبنيّة والأسماء التي كان آخرها حرفا لا تتسلّط عليها الحركة كالألف في "العصا" و" الرّحى" والأسماء التي استثقل تحريكها مع إمكانيّة ذلك نحو" القاضي". وتنتظم وجوه الإعراب نفسها داخل تراتبيّة يقول" أبو عليّ الفارسيّ" في باب إعراب الأسماء" إعراب الأسماء على ثلاثة أضرب: رفع ونصب وجرّ، فالرفع في الرتبة قبل النصب والجرّ، وذلك أنّ الرفع يستغني عن النصب والجرّ نحو قائم زيدٌ وعمرو منطلق. والنصب والجرّ لا يكونان حتّى يتقدّم الرفع نحو قام زيدٌ قياما ومررت بعمرو اليومَ" (الفارسيّ، ت377هـ، 1969، ص.27).

فالرفع حسب هذا الرأي هو حالة نموذجيّة اسميّة موضعيّة لأنّها تتّصل بالبعد المكانيّ الذي يلي العامل مباشرة. كما أنّه علامة على عنصر من عنصري النواة الإسناديّة للجملة الاسميّة في حين كان النصب علامة على الفضلات أي المفعوليّة واختصّ الجرّ بالمتعلّقات إمّا بالنواة أو بالفضلة.

من هذا المنطلق تمثّل حالات الرفع والنصب والجرّ مواضع مكانيّة دالّة على قوّة الأحواز التي تشغلها سمات الاسم النحويّة بمختلف أنواعها الصيغيّة والمقوليّة والدلاليّة والإعرابية. تُختزل في ذلك البعد المجرّد ألا وهو الموضع. وتتحدّد قوّة الحالات الإعرابية على أساس القرب والبعد والجوار بما هي علاقات إضافيّة تخصّ الموضع.

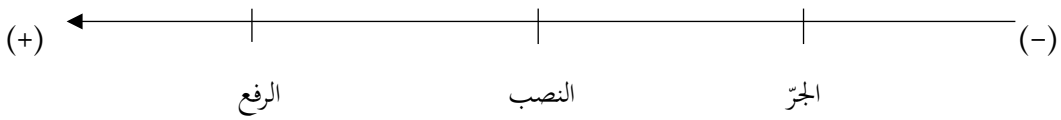

ويكون الموضعُ المبدأَ المفسّر لهذه الأحوال. وهو المفسّر لها على أساس العلاقات المكانيّة. بناء على ذلك فإنّ الحالات الإعرابيّة نابعة من البنية الداخليّة للّغة ولا تتأتّى من خارجها. وهو ما أكّد عليه "هيلميسلاف" الذي قدّم تأويلا موضعيّا لحالة الرفع التي يعتبرها البعض خارجة عن نظام اللغة. فالرفع أقوى الحالات الأخرى لأنّه قريب من المتكلّم بما أنّه العامل الأوّل ويتحقّق الرفع بأشكال مختلفة لذلك فهو مركز لتوليد المعاني.

شكل 6

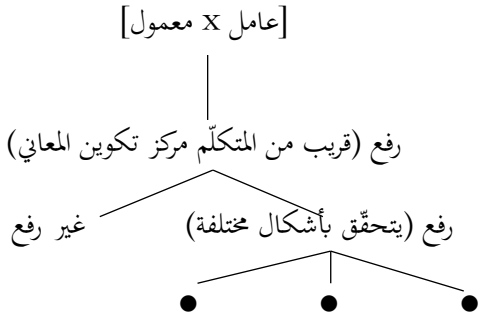

والأصل في المرفوعات الفاعل في حين كانت بقية المرفوعات محمولة عليه وذلك بعلّة الشّبه" المبتدأ شبه به من حيث كان مخبرا عنه. فجعل علامته الرفع وخبر المبتدأ شبّه به من حيث كان الجزء الثاني من الجملة كما أنّ الفاعل كذلك. فيكون الرفع بذلك علامة على العمد، أمّا المنصوبات فقد حملت على المفعول. فانقسمت بذلك إلى قسمين: الأوّل هو المفاعيل والثاني متعلّق بالمشبّه بالمفعول. وقسّمه "الجرجاني" إلى قسمين أحدهما ما كان المنصوب فيه هو المرفوع وذلك كخبر كان واسم إنّ والآخر هو التمييز والحال، أمّا المجرورات فهي الأسماء التي أضيفت إليها حروف الجرّ أو الأسماء إذ يُقرّ الجرجاني أنّ " الجرّ لا يكون إلاّ بالإضافة والإضافة على ضربين: إضافة اسم إلى اسم وإضافة حرف إلى اسم" (الجرجاني، ت 474هـ،1982، 2 /822).

وسنعرض الآن ما كان الإعراب فيه عرضا وفرعا. ونقصد بذلك الفعل المضارع. وقد اختلفت وجوه إعرابه عن وجوه إعراب الأصل فرفع ونصب وجزم. فكان الجزم في الأفعال نظيرا للجرّ في الأسماء حملا على الموضع. فالفعل المجزوم في موضع جرّ في البنية العميقة والاسم المجرور نظير الفعل المجزوم يقول سيبويه "فليس للاسم في الجزم نصيب وليس للفعل في الجرّ نصيب" (سيبويه، ت 180هـ،1988، 3/ 197). فالموضع هو ما يجمع الجرّ والجزم حيث تُنتقى خصائص الفعليّة أو الاسميّة أو الحرفيّة في المطلق لتصبح رهينة لما تحتلّه من مواضع.

من هذا المنطلق تمثّل مقولة الموضعيّة بنية ثابتة عميقة وإن شُغلت ببنى سطحيّة إنجازيّة مختلفة. وقد فصل "الجرجاني" القول في موجب إعراب الفعل المضارع ووجوه إعرابه." فأمّا موجب الإعراب فهو مضارعة الاسميّة: أوّلا لما في الفعل المضارع من عموم وقبوله للتخصيص وثانيا لدخول لام الابتداء عليه وثالثا لوقوعه موقع الاسم. فالفعل المضارع في الجملة" مررت برجل يكتب" يقع موقع "كاتب" أمّا عامل الرفع فهو نفس الوجه الثالث الذي علّل به إعرابه أي وقوعه موقع الاسم. فهو إذا عامل معنويّ في حين كان عامل النصب "أن" وأخواتها" عاملا لفظيّا مثلما كان عامل الجزم" لم" وأخواتها عاملا لفظيّا. وقد ذكرنا في البداية أنّ هذه السمة الإعرابيّة تتدرّج من التمام إلى النقصان. وبعد أن عرضنا لهذه الظاهرة وهي تامّة سنحاول دراستها في حال كونها ناقصة غير تامّة.

2.2.3. الإعراب غير التامّ

سنعرض في هذا القسم للاسم "المتمكّن غير الأمكن" (الجرجاني، ت 474هـ، 1982، 1 /113-114)، والمقصود بذلك" الأسماء الممنوعة من الصرف" المكتفية بحركتين إعرابيّتين: الضمّة والفتحة. فتقلّصت بذلك درجة تمكّنها في الاسميّة بتوجّهها نحو الفعليّة. هذه الأسماء لا يلحقها التنوين ولا تجري بالوجوه الثلاثة في حال التعرّي من الألف واللام والإضافة. فيكون لفظ الجرّ كلفظ النصب. فهو ناقص التغيير رغم تحمّله للمعاني النحويّة الثلاثة. وعلّل تعرّيه من التنوين والجرّ بمشابهته الفعل. فلمّا كان التنوين من علامات التمكّن التي لا تكون في الفعل مثلما كان الجرّ خاصّا بالأسماء " أرادوا أن يمنعوه بعض ما لا يكون فيه" (الجرجاني، ت 474هـ، 1982، 1 /114) أي في الفعل. فالاسم متى دخله سببان من الأسباب التي ذكرها "الجرجاني" كان ثانيا من جهتين فيكون وجه الشّبه هو الفرعيّة" فمن حيث أن كون الشيء ثانيا من حقيقة الفعل دون الاسم لأنّ الاسم أوّل"(الجرجاني، ت 474هـ، 1982، 1 /114) وفي تدرّجنا من التمام إلى النقصان نصل إلى مرتبة غياب الإعراب وبناء الكلم.

3.2.3. البناء أو غياب الإعراب

يعرّف "الجرجاني" البناء قائلا " اِعلم أنّ البناء نقيض الإعراب لأنّ حقيقته أن يثبت آخر الكلمة على صورة واحدة فلا يتغيّر بدخول العوامل المختلفة" (الجرجاني، ت 474هـ، 1982، 1 /125) فهو إذًا خاصّ بكلم ثابتة لا تتغيّر البتّة رغم دخولها في تراكيب مختلفة وتعاقب العوامل عليها. وقد شملت هذه المرتبة الأسماء والأفعال والحروف، إلاّ أنّ البناء في الأسماء فرع أو عرض وفي الأفعال والحروف أصل. يقول "الجرجاني" " والاختلاف الكائن في الموضع دون اللّفظ مثاله في الأسماء نحو عصا ورحى ومعنى وفي الأفعال نحو يخشى، يغشى" (الجرجاني، ت 474هـ، 1982، 1/ 105).

أ.المبنيّ لفظا والمعرب معنى

يتعلّق هذا القسم بباب الأسماء المبنيّة ونقسّمها إلى صنفين: صنف أوّل يتعلّق بالاسم لفظا فعلٌ معنَى أو الاسم المتوجّه نحو الفعليّة باكتساب معنى الفعل. وهذا التّعليل خاصّ بأسماء الفعل مثل " صه" و "رويد" و" مه". فهي تفيد الأمر والنهي وهي معان يحتملها الفعل دون الاسم. أمّا الصنف الثاني فيكون اسمًا لفظا حرفًا معنى وهو الاسم الذي علّل بتوجّهه نحو الحرفيّة أي باعتماد علّة الشبه القائم بينه وبين الحرف. ويمكن حصر ثلاثة أوجه شبه: الشبه الموضعيّ والشبه التركيبيّ والشبه المعنويّ. وسنركّز خاصّة على الشبه الأوّل.

ب.الشبه الموضعي

عُلّل به بناء المنادى المفرد يقول "الجرجاني" " إنّما بُني لوقوعه موقع المبنيّات. نحو أنت وإيّاك والكاف في ذاك وهاك. ألا ترى أنّ المنادى مخاطب وإذا كان زيد وحَكَم في قولك يا زيدُ ويا حكمُ نائبا مناب أنت وجب بناؤه لاكتسابه شبه المبنيّ بوقوعه موقعه" "(الجرجاني، ت 474هـ، 1982، 147/1) فالموضع هو المبدأ الذي يفسّر بناء المنادى المفرد وإن اختلفت أشكال إنجازاته لأنّه يختزلها في بنية موضعيّة ثابتة، يقول "الجرجاني""(الجرجاني، ت 474هـ، 1982، 705/2) في هذا السياق: "وإذا امتنع الحمل على اللفّظ لم يجز إلاّ الحمل على الموضع".

ج.الشبه المعنويّ

يعلّل بناء بعض الأسماء بتضمّنها معنى الحرف. وينطبق ذلك على أسماء الاستفهام نحو "كم، كيف، أين، متى ... فقد بنيت لتضمّنها معنى همزة الاستفهام وعلى أسماء الجزاء التي تنوب عن حرف الجزاء الأصلي "إنْ" مثل "مَنْ" في قولك "مَنْ تضربْ أضربْ" فكان البناء هنا لفظا عارضا والإعراب معنى. فجلّ الأسماء المبنيّة تعرب موضعا لدخولها المحلاّت الإعرابيّة الثلاثة.

د.البناء الناقص

يمثّل هذا القسم وسطا فقد شذّت بعض عناصره فأعربت رغم أنّ أصله البناء. ونقصد بذلك "الفعل". وتختلف أمثلة الفعل من حيث درجة تمكّنها في البناء قوّة وضعفا. لتتدرّج من البناء الناقص إلى البناء التامّ حسب قوّة مضارعتها للأسماء أو نقصانها وانعدامها. فنجد الفعل المضارع مضارعة تامّة والفعل المضارع مضارعة ناقصة وهو الفعل الماضي المبنيّ على الحركة. وعلّل "الجرجاني" بناءه على الحركة بالدلالة على التمكّن إذ يقع موقع الاسم مثل" مررت برجل ضرب زيدا" ويقع موقع المضارع في "إن فعلتَ فعلتُ" والمعنى "إن تفعلْ أفعلْ" لكن لما لم تحصل له المضارعة الموجبة للإعراب لم يرفع بوقوعه موقع الاسم مثل المضارع. وإنّما يعمل العامل بعد أن يحصل موجب الإعراب. كما نلفي الفعل الذي انعدمت فيه المضارعة وهو المبنيّ على السكون فعل الأمر لانعدام المشابهة بينه وبين الاسم. وننتقل بعد ذلك إلى الممكن في الابتداء.

4.2.3. البناء التامّ

يكون في الحروف فالأصل فيها البناء. لذلك فإنّ "الجرجاني" لا يعلّل لبنائها كما يعلّل لبناء الأسماء لأنّها غير مستحقّة للإعراب بوجه كما كانت الأسماء مستحقّة له. فالبناء هو الواجب والقياس في الحروف والشيء إذا لم يُعدل به عن أصله فلا تعليل فيه. والأصل في البناء السكون إلاّ أنّنا نجد بعض الحروف مبنيّة على الحركة وعلّل "الجرجاني" ذلك بأسباب صوتيّة.

نخلص ممّا سبق إلى أنّ درجة التمكّن في الإعراب تناسب درجة التمكّن في الاسميّة. فكلّما اقتربت الكلمة من الاسميّة وتمكّنت فيها كلّما كان لها نصيب من الإعراب يقوى ويضعف حسب درجة تمكّنها في الاسميّة، في حين أنّه كلّما ابتعدت عنها ففارقتها متوجّهة نحو الحرفيّة أو الفعليّة سُلبت الإعراب واختلفت درجات السلب حسب درجة ابتعادها عن الاسميّة ومدى تمكّنها في الفعلية أو الحرفيّة. فتوزّعت هذه السّمة على مختلف أقسام الكلام عبر تراتبيّة اِنتظمتها. وعلّل النّحاة انتظامها بصنوف من العلل أهمّها علّة الشّبه وعلّة الأصل والفرع وعلّة الخفّة والثّقل. ولئن اختلفت درجة توزّع هذه السّمة الإعرابيّة وقوّتها فإنّها تعود إلى مقولة مجرّدة تختزلها هي مقولة الموضع وعلى أساس العلاقات المكانيّة الفضائيّة (القرب/ البعد/ الجوار) تختلف درجة هذه السمة في المفردات. فالإعراب هو الاظهار المطلق [الاسم مثلا] والبناء هو الإضمار المطلق للمعنى [الحرف مثلا]. من هذا المنطلق يجمع الموضع بين المعرب والمبني، كما يجمع بين الاسم والفعل والحرف فيحمل النقيض على النقيض ويشبه الموجود بالمعدوم حيث لا فرق بين واقع وغير واقع. وتنصهر هذه التنويعات في بوتقة ثابتة هي مقولة الموضع. ويمكن أن نمثّل لذلك بالرسم الموالي:

شكل7

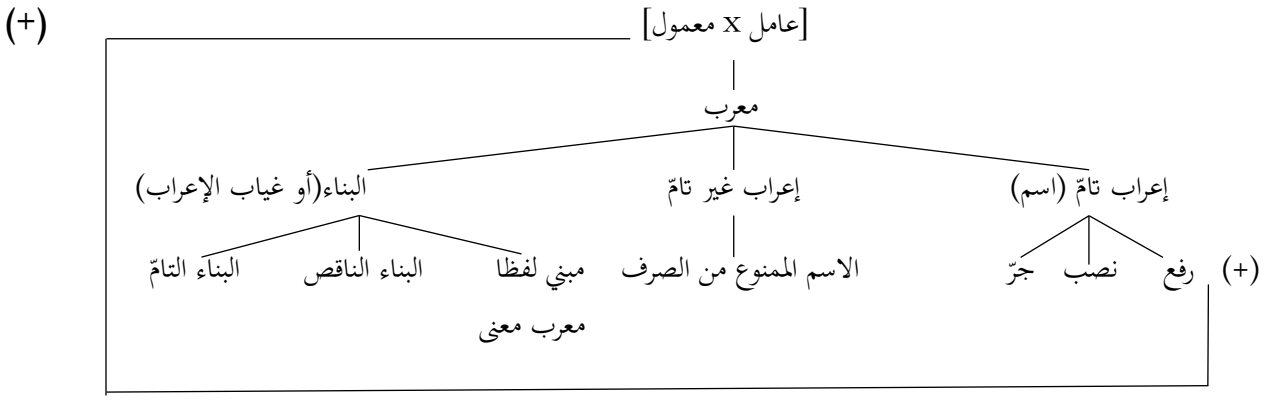

ملحوظة

يمثّل لنا هذا الرّسم تولّد المعاني الإعرابيّة عن بنية مجرّدة عن طريق ثنائيّة التمام والنقصان، القوّة والضعف. هذا ما يؤكّد لنا أنّ الموضعَ اِسم جنس ومقولة تدخل ضمنه أنواع مختلفة.

وسنتبيّن بعد تناولنا السمة الإعرابيّة وسابقتها العامليّة السّمة النحويّة الوظيفيّة ودورها في تحقيق مقولة الموضع.

3.3. المعاني النحويّة الوظيفيّة

ورد مصطلح الموضع في كتاب "المقتصِد" في سياقات عديدة، هذه السياقات وإن اختلفت يمكن إرجاعها في هذا الإطار إلى ثلاثة معان تتوزّع في إطارها كلّ أصناف الكلم. لكنّها تختلف من حيث قبولها احتواء هذه المعاني الثلاثة والتعبير عنها لذلك تنتظم في تراتبيّة من الأعمّ تصرّفا إلى الأضعف تصرّفا إلى ما لا تصرّف له. والمقصود بالتصرّف تعاقُب هذه المعاني النحويّة الوظيفيّة الثلاثة على الكلمة وتصرّفها من معنى إلى آخر باختلاف العوامل والتراكيب والدلالة. وبذلك يفتح الإعراب الكلم المعلّقة معانيها.

1.3.3. الأعمّ تصرّفا

هو الاسم الذي يكون عمدة فيستقلّ به الكلام مثلما يكون فضلة ومضافا.

أ.الاسم عمدة

تتكوّن العمدة من عنصرين أساسيّين هما المسند والمسند إليه. يأتلفان فيستقلّ بهما الكلام لتكوين أكبر وحدة في الكلام تحقّق البنية العامليّة المجرّدة [عامل x معمول]. وللاسم في باب الإسناد وجهان من التصرّف. فيكون خبرا ومخبرا عنه. فهو خبر متى كان خبرا لمبتدأ داخل جملة اسميّة. وهو مخبر عنه عندما يكون مبتدأ داخل جملة اسميّة وفاعلا داخل جملة

فعليّة. ونلاحظ ممّا سبق أنّ الاسم يختصّ بمعنى نحويّ وظيفيّ هو الفاعليّة وعلامته الرفع. لذلك يقول الجرجاني" فإذا قيل إنّ الاسم مرفوع فالمراد فيه أنّ فيه ضمّة دالّة على معنى مخصوص من شأنها أن تزول بزوال ذلك المعنى " (الجرجاني، ت 474هـ، 1982، 116/1). فالإعراب في الحقيقة معنى لا لفظ تدلّ عليه علامات شكليّة. ويصرّح "الفارسي" بأنّ الاسم "ما جاز الإخبار عنه" (الفارسي ت377هـ ، 1969،ص. 6)، فهو اسم في حين لا ينعكس فلا يصحّ قولنا: كلّ ما لم يصحّ الإخبار عنه ليس باسم لأنّ أسماء الاستفهام مثل (كيف، من، أين، متى، كم) أسماء أُمتنع الإخبار عنها، لذلك فإنّ حدّ الاسم لا يقوم على أساس معانيه النحويّة الوظيفيّة وإنّما ينبني أساسا على السّمة الدلاليّة والإعرابيّة والتركيبيّة والمعاني المقوليّة: العدد والجنس والتعيين... والصيغيّة يقول "الجرجاني" في سياق حديثه عن اسميّة أسماء الاستفهام " أمّا الدليل على اسميّة كم فهو أنّك تخبر عنه تقول: كم رجلا جاءك؟ فيكون في موضع رفع وكم رجلا ضربت؟ فيكون في موضع نصب وبكم رجل مررت؟ فيكون في موضع جرّ. فيكون له الأحوال الثلاث من الإعراب والقاطع فيه أنّك تجده معرب الموضع" (الجرجاني، ت 474هـ، 1982، 1 /148).

إنّ الموضع هو الذي يجمع الاسم وأسماء الاستفهام والمفسّر لِاسميّة هذه الأدوات يقول الجرجاني" كلّ لفظ عرّي من الدلالة على الزمان لا من طريق الوضع والظرفيّة وكان له إعراب لفظا أو تقديرا فهو اسم" "(الجرجاني، ت 474هـ، 1982، 1/ 149).

ب.الاسم فضلة

ويمثّلها المعنى النحويّ الثاني الخاصّ بالاسم وهو المفعوليّة وعلامتها النصب. ونجد ضمن هذا المعنى النحويّ صنفين من الوظائف: يتمثّل الصنف الأوّل في المفاعيل الخمسة ويتمثّل الصنف الثاني وهو مشبّه بالأوّل محمول عليه في التمييز والحال. وقد وجدنا من المنصوبات ما يمثّل ركنا من أركان العمدة وهما خبر كان واسم إنّ، فهما عين المرفوع لكنّهما حملا على المفعول وشُبّها به لفظا وتركيبا لا معنى.

ج.الاسم مضافا

وعلامته الجرّ وقد قسّمه "الجرجاني" صنفين: إضافة اسم إلى اسم وإضافة حرف إلى اسم.

3.2.3. الأقل تصرّفا

وفي هذا القسم نلفي الفعل لأنّه لا يكون إلاّ خبرا خلافا للاسم الذي يمكن أن يكون خبرا ومخبرا عنه... وقد يُعترض على قولنا بوجود أفعال لا يصحّ أن تكون خبرا كفعل الأمر نحو " ليضربْ زيد" إنّ الأمر كما يقول "الجرجاني" " لا يكون من حيث أنّ الخبر ما دخله الصدق والكذب" (الجرجاني، ت 474هـ، 1982، 77/1)، لذلك يحسن تعريف

الفعل بكونه ما لا يكون إلاّ مسندا. لذلك اختصّ الابتداء بالاسم فلا يكون الفعل مبتدأ لأنّه خبر والمبتدأ مخبر عنه. أُعتمدت هذه السمة لوضع حدّ للفعل قابل للاطّراد والانعكاس يصوغه "الجرجاني" في قوله"كلّ لفظ جاز أن يسند إلى الاسم مقدّما عليه ولم يجز أن يسند إليه شيء فهو فعل" (الجرجاني، ت 474هـ، 1982، 78/1)، هذا الأصل لكن متى اقترن الفعل بغيره ووقع موقع المفرد أمكن تنزيله منزلة الاسم. فقولنا مثلا: مررت برجل ذهب أبوه" تكون فيه " ذهب أبوه" في موضع جرّ وقد يقع الفعل كذلك في موضع نصب أو في موضع رفع. وبذلك يكون للفعل إعراب متى وقع موقعا يصلح للمفرد وتغدو الاسميّة غير متعلّقة بلفظ الاسم فقط بقدر ما تَعني موضعا أو محلاّ هو موضع نصب أي محلّ المفعوليّة أو موضع جرّ أي محلّ المضاف إليه وعلى هذا الأساس فاضل "الجرجاني" بين الفاعل والمفعول.

نخلص ممّا سبق إلى استنتاجين:

الأوّل: يشترك الاسم والفعل في ورودهما خبرا لمخبر عنه. ويسمح الموضع بهذا الاشتراك كبنية عميقة تختزل الاختلافات في بعد ثابت.

الثاني: يشترك المبتدأ والفعل رغم الاختلافات التركيبيّة في كون كلّ منهما مسندا إليه فالجامع لهما هو مقولة الموضع والحمل عليه أسّا تفسيريّا. وقد يُطرح السؤال عن الأسبق في الرتبة إلاّ أنّ ما يهمّنا هو نهوض الموضع بمهمّة تفسيريّة تسمح بوصف نظام اشتغال الأنساق النحويّة.

3.3.3.مالا تصرّف له

ويتعلّق هذا القسم بالحروف ولا يكون الحرف خبرا مثلما لا يكون مخبرا عنه. فهو كما يعرّفه الجرجاني" ما دلّ على معنى غير متصرّف" (الجرجاني، ت 474هـ، 1982، 1/ 85)، ومعنى التصرّف هنا أن يكون فاعلا ومفعولا ومضافا إليه. وهذه المعاني النحويّة الثلاثة لا تكون في الحرف. يقول الجرجاني" وإذا كان تصرّف الفعل من وجه وتصرّف الاسم من وجهين كان الفعل أخصّ من الاسم، وأمّا الحرف فلا حظّ له في باب الإخبار لما تقدّم من أنّه لا يكون خبرا ولا مخبرا عنه" (الجرجاني، ت 474هـ، 1982، 2/ 820) فالأعمّ تصرّفا هو المتغيّر الذي تدخله مختلف العوامل وتتعاقب عليه مختلف المعاني النحويّة الوظيفيّة. أمّا الأضعف تصرّفا فهو الأقلّ تغيّرا وهو العامل الذي يحدّد شكل الجملة وبنيتها التركيبيّة في حين كان الحرف الأداة التي توصل الفعل إلى الاسم دون أن يكون له معنى متصرّفا. فتتوزّع بذلك بين الأقسام الثلاثة أدوار متكاملة لحصول الفائدة. وتتحقّق البنية العامليّة المجرّدة في أكبر وحدة من الكلام: الجملة.

هذا التدرّج تكرار لتلك البنية بأشكال مختلفة عبر ثنائيّة اللفظ والمعنى، الإظهار والإضمار، فالأعمّ تصرّفا هو إظهار مطلق للمعنى (البنية العامليّة المجرّدة)، وما لا تصرّف له هو إضمار مطلق المعنى.

وبهذه الحركة الدائريّة في فضاء المعنى النحويّ الوظيفيّ ينتقل التامّ إلى ناقص ثمّ يعود إلى تامّ في شبه دورة متواصلة. من هذا المنطلق يكتسب الموضع قيمته التفسيريّة وقدرته التحليليّة.

وسننتهي إلى المعاني المقاميّة التي تعتبر من الأنواع التي يتضمّنها الموضع وتنتظمها هذه المقولة الكبرى.

4. المعاني المقاميّة

وسنتعرّض فيها إلى صنفين أساسيين الخبر والإنشاء والإثبات والنفي.

1.4. الخبر والإنشاء

يعرّف الجرجاني الخبر والإنشاء بقوله" أنّ الخبر أصله أن يكون ممّا يدخله الصدق والكذب وليس الأمر والنهي كذلك لأنّك لا تقدر على أن تقول لآمر[...]صدقت أو كذبت" (الجرجاني، ت 474هـ، 1982، 1/ 252)، والأصل في الإخبار أن يكون بالفعل مثل جوازه في وقوع الاسم خلافا للأمر والنهي فجلّ المعاني الإنشائيّة فيهما لا تكون إلاّ بالفعل. وقد تستعمل صيغة الأمر في بعض المواضع في حين أنّ المعنى معنى إخبار كما قد يحدث العكس. فتكون صيغة الفعل خبريّة في حين أنّ المعنى إنشائيّ. تتّصل الحالة الأولى بصيغة التعجّب "أَفْعِلْ به" نحو "أَكْرِمْ بزيد" و"أَعْلِمْ به" ويذهب "الجرجاني" إلى أنّ اللفظ هنا لفظ الأمر في حين أنّ المعنى هو معنى الإخبار يقول" فاللفظ في هذا لفظ الأمر والمعنى معنى الإخبار" (الجرجاني، ت 474هـ، 1982، 1/ 376). ويستدلّ على ذلك بمجموعة من الحجج إذ معنى "أكرم بزيد" و"أعلم به" صار زيد ذا علم وذا كرم والجار والمجرور في موضع رفع بأنّه فاعل والدليل على أنّ أصل "أكرم بزيد" و" أكرم زيدٌ" على الإخبار، أي أنّه صار ينتسب إليه فيقال: زيد صاحب كرم أنّك تقول: يا رجل أكرم بزيد ويا رجلان أكرم بزيد ويا هند أكرم بزيد ولا تقول أكرما وأكرمي... لأنّه إخبار. وعلى خلاف ذلك فإنّ الحالة الثانية التي أشرنا إليها سابقا، وهي قولهم" غفر الله لزيد" فالمعنى" اللهم اغفر لزيد" فاللفظ على الخبر والمعنى على الدعاء" (الجرجاني، ت 474هـ، 1982، 1/ 377).

من هذا المنطلق نخلص إلى أنّ الموضع هو الذي يسمح بهذا الاختلاف والتنوّع إلى حدّ التناقض. فيحمل النقيض على النقيض في بنية موضعيّة ثابتة أساسها [عامل x معمول]. هذه البنية هي التي تُسنِد للمتكلّم محلاّ إنشائيّا، فوراء كلّ ملفوظ متلفِّظ هو بداية الكلام. وقد ذهب "الجرجاني" إلى أنّه لا يمكن للاسم أن يدلّ على معنى الأمر أو النهّي، لكنّه أثبت في موضع آخر استعمالاً كان الاسم فيه دالاّ على معنى الأمر فقولهم" رحمة الله عليه" يقول " فكان اللفظ اسما والمعنى على الفعل كقولك رحمه الله (الجرجاني، ت 474هـ، 1982، 1/ 318). وكنّا قد رأينا أنّ هذا التركيب "غفر الله له أو رحمه الله" اللفظ فيها على الخبر والمعنى على الدّعاء: اغفر اللهمّ له أو ارحمه". وقد رأينا أنّ أصل الإخبار أن يكون بالفعل في حين أنّ أصل الاسم أن يكون مخبرا عنه، لذلك يكون (زيدا) مثلا في قولنا "ضربت زيدا"

هو المخبر عنه وأداة الإخبار هي الفعل "ضربت" إلاّ أنّ الاسم يمكن أن يكون أداة الإخبار مثل الاسم الموصول " الذي" فنخبر عن زيد من قولنا: ضربت زيدا بـ" الذي ضربته زيد" فتكون الذي ضربته مبتدأ وزيد خبرا بما أنّ الاسم الموصول مع صلته بمنزلة اسم واحد يحتاج إلى جزء آخر حتّى يستقيم المعنى، بل إنّ أداة التعريف الألف واللاّم قد تصبح أداة للإخبار ويعتبرها "الجرجاني" فرعا على الذي، وذلك لأنّه لا يتمّ الإخبار بها. ويعلّل ذلك بقوله: " وذلك إنّ الألف واللاّم يقتضي اسم فاعل نحو القائم واسم الفاعل لا يشتقّ إلاّ من الفعل نحو قام ويقوم فلا يكون الألف واللام في الجملة الاسميّة نحو "زيد أخوك"[7] (الجرجاني، ت 474هـ، 1982، 2 /1146)، ويختصّ ذلك بالذي نحو القول" الذي هو زيد أخوك وتغدو الألف واللام في الجملة " القائم زيدٌ" اسما في صورة حرف في حين يكون اسم الفاعل فعلا في المعنى أي أنّه فعل في صورة الاسم بل إنّه يختزل نواة إسناديّة كاملة يمكن أن نمثّل لها بالصورة التالية:

اسم الفاعل– الحدث

– الفاعل

وتكرّر هذه الصورة البنية العامليّة [عاملx معمول]

ما ننتهي إليه أنّ الموضع معنى مجرّد يتضمّن كلّ ما نسمّيه بعد ذلك مواضع كمواضع الاستفهام والنداء والشرط والخبر. فهو محتضن كلّ هذه المعاني. فلا فرق بين الواجب وغير الواجب ولا فرق بين الخبر والإنشاء. فالإنشاء لفظا قد يكون إخبارا معنى والإخبار لفظا قد يكون إنشاء معنى. وهكذا تتراوح هذه المعاني المقاميّة بين الإظهار والإضمار، بين اللفظ والمعنى، إلاّ أنّها تردّ إلى بنية أولى متكرّرة هي البنية الموضعية المجرّدة التي تُرجِع الملفوظ إلى متلفّظ أوّل والكلام إلى متكلّم أوّل وبالتالي تكسب التلفّظ بُعدا إنشائيّا.

2.4 الإثبات والنفي

يكتسب الإثبات هنا مدلولين **المدلول الأوّل** هو نقيض الانتفاء ويذهب "الجرجاني" إلى أنّ الإثبات أصل النّفي ويستدلّ على ذلك بأنّ للنّفي علامة مثل "ما" و" لا" والإثبات لا علامة له، بل تتمثّل علامته في سلب الحروف النافية يقول "الجرجاني" " إذا كان كذلك علمت أنّ النفي بعده في الرتبة ومسندا إليه وهو أصل له (الجرجاني، ت 474هـ، 1982، 1146/2)، ولذلك كان دخول النفي على النفي نقضا له فتخرج الجملة إلى إثبات نحو" مازال زيد منطلقا" في حين أنّ الإثبات لا ينقض الإثبات". أمّا **المدلول الثاني** فيكون فيه الإثبات مرادفا لواجب الوجود ونقيضا لامتناع الوجود. فالثابت هو الاسم الذي يُعدّ وصفا للشيء فيكون بذلك ثابت المعنى مثلما يكون الفعل المضارع ثابتا متى كان مرفوعا.

ويكون رفعه علامة على كونه واجب الوقوع. ويعتبر النصب في الفعل المضارع علامة على الإمكان. أمّا نقيض الإثبات فهو امتناع الوجود وعلامته جزم الفعل المضارع وهو ما صرّح به "الجرجاني" " إنّ الجزم يكون في المعاني التي ليست بواجبة الوجود" (الجرجاني، ت 474هـ، 1982، 2/ 105). وقد فصّل شارح كتاب المقتصِد القول في أحد هذه المعاني وهو: المجازاة باعتبارها" تنافي الثبوت، والجزاء في ذلك كالشرط " في أنّه لا يجوز أن يكون أمرا ثابتا بل كلّ واحد منها مساوٍ لصاحبه في اقتضاء موضوعه وأن يكون ممّا يترجّح بين أن يوجد وبين أن لا يوجد (الجرجاني، ت 474هـ، 1982، 2/ 1106). لذلك فإنّ المجازاة المحضة لا تكون إلاّ بالفعل. فالأصل أن يقع الفعل في كلّ من الشرط والجزاء" ثمّ جاز أن يقع في الجزاء الجملة من المبتدأ والخبر على التأويل نحو إن تفعل فأنت جَلِدٌ على معنى تثبت جلادتك وتصحّ (الجرجاني، ت 474هـ، 1982، ج2/ 1106)، وامتنع ذلك في الشرط فلا يقع فيه إلاّ الفعل. علّل "الجرجاني" ذلك بالنسبة إلى الجزاء وامتناعه في الشرط بقوله" فالجواب أنّ الشرط هو أوّل الكلام وابتداء هذا المعنى الذي هو ارتباط أحد الأمرين بالآخر. فلو وُضع على المجاز والتأويل لم يستند إلى حقيقة توضّح أمره وأمّا الجزاء فيتلو الشرط فإذا وُضع على خلاف الظاهر وقُصد به ضرب من التأويل كان الشرط قبله على حقيقة يكشف عن الغرض ويبيّن أنّ الأمر ليس على الظاهر (الجرجاني، ت 474هـ، 1982، 2/ 1106)، أمّا أداة جزم الأفعال فهي حرف الشرط والجزاء "إن" وقد تقع أسماء مواقع "إن" وتلك الأسماء منها ما هي أسماء موصولة نحو " ما" و" من" و" أيّهم" نحو من تُكرمْ أُكرمْ، أمّا أسماء الظروف نحو "متى" و"أين" ، فتتضمّن كذلك معنى الشرط والجزاء فتدخل الفاء في خبره. ولا يقع ذلك إلاّ بعد توفّر شرطين: أوّلا أن تكون الصلة من الفعل وثانيا أن يكون الموصول غير مخصوص ويكون شائعا، ودخول الفاء دليل على أنّ فيه معنى الشرط والجزاء. وهنا تكون الأسماء على ضربين: الأوّل ما كان معرّى عن معنى الشرط والجزاء وهو الأصل والأغلب نحو زيدٌ فلا تدخل الفاء في خبره والثاني وهو الصنف المتمثّل أساسا في الأسماء الموصولة " الذي، التي، الألف واللام والنكرات الموصوفة نحو " من" و" ما" و" أي"...

ما نلاحظه أنّ الفعل هو الأصل في تحمّل هذه المعاني المقاميّة ثمّ دخلت الأسماء وبعض الحروف على الفعل فتضمّنت هذه المعاني.

فتجتمع كلّ هذه المعاني المقاميّة في مقولة عامّة هي مقولة الموضع، حيث تنصهر الاختلافات ويحمل النقيض على النقيض، النفي على الإثبات، والإثبات على النفي والاسم على الفعل والحرف على الاسم أو الفعل. فيغدو المعدوم كالموجود في الموضع. ويتحقّق كلّ ذلك في ثنائيّات تحكم كلّ هذه السمات الموضعيّة: ثنائية التمام والنقصان، الإظهار والإضمار، اللفظ والمعنى، المنجز والعميق. ويشدّ كل ذلك علاقات مكانيّة فضائيّة موضعيّة مثل القرب والبعد والجوار. تُردّ إلى بنية مجرّدة ثابتة تمثّل المنطلق والمولّد الجوهريّ للمعاني التي تعرّضنا لبعضها وحلّلناها.

5. خاتمة

نختم العمل بإجمال أهمِّ النتائج التي توصلنا إليها، ويمكن أن نعرضها في النقاط الآتية:

أوّلا: الموضع مقولة كليّة يمكن من خلالها تفسير أنظمة نحويّة عديدة. تتحقّق هذه المقولة في أشكال مختلفة حسب طريقة اشتغال اللغات وتنوّع إنجازها. ومن خصائص هذا البعد المجرّد دلالته على البعد الفضائيّ والمكانيّ في تفسير الحالات الإعرابيّة والقيم المسندة إليها. فمقولة الموضع هي المقولة الجامعة لمواضع الحالات الإعرابيّة المختلفة والمختزلة لها والمولّدة لتنوّعها. من هذا المنطلق صحّ لنا القول إنّ الموضع مبدأ مفسّر وأصل مبهم ومعنى ملتبس يقع رفع الالتباس عنه تدريجيّا وفق طبقات الوسم.

ثانيا: مثّل الموضع مولّدا للدّلالات ومنطلقا للاسترسال والانتشار والامتداد في أشكال متنوّعة ومتعدّدة. فهو الذي يجمع المبدوء به والمبدوء لذلك يُعدّ البداية التي تنطلق منها عمليّة التوليد، حيث يفترض اكتشاف أيّ نظام وطريقة اشتغاله أن نبدأ من بداية البداية. فما يجمع العامل بالمعمول هو الموضع العامّ جدّا والحالة المجرّدة أو البنية الإعرابيّة العاملة المفترضة حيث تولّد أنواعا مختلفة تمثّل تكرارا للشكل الأوّل بشكل من الأشكال في نسق من العلاقات لتحقيق معنى، لذلك تتحيّز الحالة الإعرابيّة المجرّدة في بعد فضائيّ مكانيّ يجعلها مبدأ تفسيريّا ثابتا ومولّدا نحويّا جوهريّا ومقياسا ضامنا لتفهّم عناصر التّفكير والتجريد والتصنيف عند النحاة. وعلى ذلك يمكن أن نعتبر الموضع اسم جنس واسما عامّا يختصر ثنائية [العامل+ المعمول] ويتضمّن أنواعا عديدة وأصولا مجرّدة يمثّل كلّ نوع منها مقولات نحويّة كبرى تتفرّع بدورها إلى طبقات من السمات. ويصبح ما بدا فرعا أصلا حيث يفيض الفرع على نفسه فيصبح أصلا لكنّه لا يخرج عن ذاته.

ثالثا: الموضع هو المعنى المبهم الملتبس والأصل المجرّد من كلّ زيادة لفظيّة دلاليّة يكون منطلَقا لتوليد المعاني النحويّة واشتقاقها. من هذه الزّاوية مثّل الموضع مقولة كليّة تتمظهر في أشكال مختلفة يعبّر كلّ شكل منها عن الأصل بطريقة مّا. فتضمّنت هذه المقولة أنواعا مختلفة، ينقسم كلّ نوع منها إلى جسوم إعرابيّة متعدّدة لذلك اعتبرنا الموضع اسم جنس.

رابعا: للموضع أهميّة ودور في تفسير عمل الحروف. فهو هنا ليس موقعا أو فضاء محدّدا وإنّما هو كلّ المواضع. ينتشر في إنجازات متنوّعة حسب ما تسمح به عبقريّة اللغة. فيشغل أصغر وحدة من الكلام ليمتدّ إلى أكبر وحدة فيه، إلاّ أنّ له علامات تسمه وترفع عنه لبسه وإبهامه. هذه العلامات هي ما قصدناه بالسمات الممثّلة للمعاني النحويّة وفي هذا الإطار تناولنا السمة العامليّة.

خامسا: تناسب درجة التمكّن في الإعراب درجة التمكّن في الاسميّة. فكلّما اقتربت الكلمة من الاسميّة وتمكّنت فيها كلّما كان لها نصيب من الإعراب يقوى ويضعف حسب درجة تمكّنها في الاسميّة في حين أنّه كلّما ابتعدت عنها ففارقتها متوجّهة نحو الحرفيّة أو الفعليّة سلبت الإعراب. واختلفت درجات السلب حسب درجة ابتعادها عن الاسميّة ومدى تمكّنها في الفعليّة أو الحرفيّة. فتُوزّع هذه السمة على مختلف أقسام الكلام عبر تراتبيّة اِنتظمتها. وعلّل النحاة انتظامها بصنوف من العلل أهمّها علّة الشّبه وعلّة الأصل والفرع وعلّة الخفّة والثّقل. ولئن اختلفت درجة توزّع هذه السّمة الإعرابيّة وقوّتها فإنّها تعود إلى مقولة مجرّدة تختزلها هي مقولة الموضع. وعلى أساس العلاقات المكانيّة الفضائيّة [القرب/ البعد/ الجوار] تختلف درجة هذه السمة في المفردات. فيجمع الموضع من هذا المنطلق بين المعرب والمبني. كما يجمع بين الاسم والفعل والحرف. فيحمل النقيض على النقيض ويشبّه الموجود بالمعدوم حيث لا فرق بين واقع وغير واقع. وتنصهر هذه التنويعات في بوتقة ثابتة هي مقولة الموضع.

سادسا: تجتمع كلّ المعاني المقاميّة في مقولة عامّة هي مقولة الموضع، فتنصهر الاختلافات ويحمل النقيض على النقيض، النفي على الإثبات، والإثبات على النفي والاسم على الفعل والحرف على الاسم أو الفعل. فيغدو المعدوم كالموجود في الموضع. ويتحقّق كلّ ذلك في ثنائيّات تحكم كلّ هذه السمات الموضعيّة: ثنائية التمام والنقصان، الإظهار والإضمار، اللفظ والمعنى، المنجز والعميق. ويشدّ كلّ ذلك علاقات مكانيّة فضائيّة موضعيّةُ القربِ والبعدِ والجوارِ. تُردّ إلى بنية مجرّدة ثابتة تمثّل المنطلق والمولّد الجوهريّ للمعاني التي تعرّضنا لبعضها وحلّلناها. واكتفينا بالإشارة إلى البعض الآخر لعدم سماح مجال هذا البحث بالوقوف عند كلّ هذه المعاني والمقولات بالتفصيل. من ذلك نذكر المعاني المقوليّة مثل مقولة الجنس والعدد والتعيين والمعاني الصيغيّة والصرفيّة والدّلالية نحو الدلالة اللفظيّة والدلالة المعنويّة...وتمثّل كلّ هذه المعاني مواضع تختزل في بنية مجرّدة هي الموضع بامتياز تكون لنا فرص الكتابة فيها في مواضع أخرى.

الهوامش

[1] - Anderson (J.M)1971 : « Localism is a hypothesis about phonetic: The hypothesis is that semantic domains (…) are structured in terms of the spatial relations most obviously instantiated in expressions of concrete locution and direction movement (…)" The encyclopedia of language and linguistics, volume 4, p 2276.
-Lyons (J): 1977, vol. 2.p 718: Localism is "the hypothesis that spatial expressions are more basic, grammatically and semantically, than various kinds of non spatial expressions (cf. Anderson, 1971, 1973).
-Miller & Johnson-Laird, 1976,"Spatial expressions are linguistically more basic, according to the localists, in that they serve as structural templates, as it were, for other expressions; and the reason why this should be so, it is plausibly suggested by psychologists, is that spatial organization is of central importance in human cognition" 375ff.

سيمثّل هذا المقال أسّا نعتمد عليه في دراستنا لمقولة الموضع في هذا القسم النظري من البحث.

-The spatial character of the expression of tense relations is manifest in the selection of place markers with which they are signaled", volume 4, p 2247

[2]- الرماني" شرح كتاب سيبويه" 1 / ص412 "باب النفي الذي لا يصلح أن يعطف فيه إلا على الموضع" أن يبيّن ما يجوز في النفي الذي لا يعطف فيه إلا على الموضع ما الذي يجوز في النفي الذي لا يعطف فيه إلا على الموضع؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟ . ولم لا يجوز أن تعطف المعرفة في النفي إلا على الموضع؟

– المبرد" المقتضب" 4/ 319 "فإن جعلت النعت على الموضع قلت: لا ماء ماء بارد. وإن شئت جعلت الاسمين اسماً واحداً قلت: لا ماء ماء بارد، وجعلت ماء الأول والثاني اسماً واحداً، وجعلت بارداً نعتاً على الموضع؛ لأن ماء وما عملت فيه في موضع اسم مبتدأ، والخبر محذوف، كأنه أراد: لا ماء لنا، وبارد نعت على الموضع. والنعت على اللفظ أحسن. فمما جاء نعتاً على الموضع وهو ها هنا أحسن قول الله عز وجل: " ما لكم من إله غيره ". إن شئت كان غيره استثناء، وإن شئت كان نعتاً على الموضع"

4/ 371 "والعطف يجري هذا المجرى. فمن جعل المعطوف على الموضع قال: لا حول ولا قوة إلا بالله. حمل الثاني على الموضع ونظير هذا قوله: فلسنا بالجبال، ولا الحديدا حمل الثاني على الموضع، كأنه قال: فلسنا الجبال ولسنا الحديدا."

–الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين2 /565: قال تعالى " مَالَكُمْ مِنْ إِلهٍ غَيْرُهُ"(الأعراف:59) أي ما لكم إله غيره، ولهذا كان "غيره" مرفوعًا في قراءة من قرأ بالرفع؛ فموضعها رفع بالابتداء وإن كانت قد عملت الجر، وكذلك "لولا "إذا عملت الجر صارت بمنزلة الباء في "بحسبك "ومن في "هل من أحد عندك "ولا فرق بينهما .

[3]- نقصد بذلك القيمة الحيادية (0) والايجابيّة (+) والسلبيّة (–)

[4]- نشير هنا إلى نظرية "تشومسكي" و "هيلميسلاف".

[5]- انظر مقال"cases "وlocalism" " لأندرسون" في " The encyclopidia of language and linguistics

مراجع البحث

الأنباري، كمال الدين أبو البركات. (ت577 هـ، ط 2003). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية.

بلعلام، مخلوف. (2007). مفهوم الموضع ومسالك الاستدلال به في كتاب سيبويه، الآداب واللغات، المجلد2. العدد 2.

تريكي، مبارك. (2020). مفهوم الموضع وأثره في تعليم البنى الصرفية، مخبر تعليمية اللغة والنصوص، تعليميّات، المجلد. 9 العدد 3.

التهانويّ، محمد علي. (ت 1158هـ، ط1996). كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم: د. رفيق العجم. تحقيق: د. علي الدحروج، (الطبعة الأولى)، مكتبة لبنان – ناشرون. بيروت– لبنان.

جدة، هيفاء. (2014). الفاعلية في اللسانيات: مقاربة الفاسي الفهري نموذجا، (الطبعة الأولى)، عالم الكتب الحديث.

الجرجاني، عبد القاهر. (ت 474هـ، ط.1982). المقتصِد في شرح الإيضاح، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهوريّة العراقيّة. دار الرشيد للنشر.

الجناجي، حسن بن إسماعيل. (1981). من قضايا البلاغة والنقد عند عبد القادر الجرجاني، تنفيذ (مركز النخب العلمية)، وبرعاية (أوقاف عبد الله بن تركي الضحيان الخيرية).

الحاج صالح، عبد الرحمن. (2007). بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية.

الدخيّل، معاذ. (2014). منزلة معاني الكلام في النظرية النحوية العربية: مقاربة تداولية، (الطبعة الأولى)، نادي القصيم الأدبي ودار محمد علي الحامي.

دي سوسير، فاردیناند. (1987). محاضرات في علم اللسان العام، ترجمة عبد القادر قنيني، مراجعة أحمد حبيبي، (الطبعة الأولى)، دار افريقيا الشرق.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. (ت.180هـ، ط.1988). الكتاب. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (الطبعة الثالثة) مكتبة الخانجي. القاهرة.

السيد، عبد الحميد. (2004). دراسات في اللسانيات العربية: بنية الجملة العربية – التراكيب النحوية والتداولية – علم النحو وعلم المعاني، (الطبعة الأولى)، دار الحامد للنشر والتوزيع. عمان.

سيدي موسى، فايزة. (2016). مسالك الاستدلال على العامل من خلال مفهومي الموضع والمثال في ضوء النظرية الخليلية الحديثة، دراسات لسانية، المجلد1. العدد 4.

عاشور، المنصف. (1999). ظاهرة الاسم في التفكير النحوي: بحث في مقولة الاسميّة بين التمام والنقصان، منشورات كلية الآداب. منوبة. تونس.

عبيدات، محمود مبارك عبد الله. النعيمي، ناصر إبراهيم. (2019). نظرية الحمل على الموضع في العربية، مجلة أبوليوس، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان– الأردن.

الفارسي، أبو علي. (ت 377هـ، ط 1969). الإيضاح العضدي. تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، (الطبعة الأولى) كلية الآداب. جامعة الرياض.

المبرّد، محمد بن يزيد. (ت 285هـ). المقتضب. تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، (د.ت)، عالم الكتب. بيروت.

المعيوف، علي. (2010). نظرية الموضع في كتاب سيبويه، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، (الطبعة الأولى)، الرياض.

المرشد، أفراح. (2015). الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه، كرسي الدكتور عبد العزيز المانع، (الطبعة الأولى)، الرياض.

ملنار، جان كلود. (2022). مقدمة لعلم اللغة، ترجمة محمد الشاوش، مراجعة هشام الريفي، معهد تونس للترجمة، تونس.

ابن منظور، جمال الدين. (ت711هـ، د.ت). لسان العرب، (الطبعة الثالثة)، دار صادر– بيروت.

ابن يعيش، موفق الدين. (ت 643هـ، ط 2001). شرح المفصّل، تقديم: د. إميل بديع يعقوب، (الطبعة الأولى)، دار الكتب العلمية. بيروت – لبنان.

Anderson, (J.M). (2005). The encyclopedia of language and linguistics, (second edition) Editor: Keith Brown.

Aldkhyyl, Mu‘ādh. (2014). manzilat ma‘ānī al-kalām fī al-naẓarīyah al-naḥwīyah al-‘Arabīyah: muqārabah tadāwulīyah, (Ṭ1), Nādī al-Qaṣīm al-Adabī wa-Dār Muḥammad ‘Alī al-Ḥāmī.

Al-Fārisī, Abū ‘Alī. (t 377h, Ṭ 1969). al-Īḍāḥ al‘ḍdy. taḥqīq : D. Ḥasan Shādhilī Farhūd, (Ṭ1), Kullīyat al-Ādāb. Jāmi‘at al-Riyāḍ.

Althānwī, Muḥammad ‘Alī. (t 1158h, ṭ1996). Kashshāf iṣṭilāḥāt al-Funūn wa-al-‘Ulūm, taqdīm : D. Rafīq al-‘Ajam. taḥqīq : D. ‘Alī aldḥrwj, (Ṭ1), Maktabat Lubnān – Nāshirūn. byrwt-Lubnān.

Al-Jurjānī, ‘Abd al-Qāhir. (t 474h, Ṭ. 1982). al-muqtaṣid fī sharḥ al-Īḍāḥ, taḥqīq D. Kāẓim Baḥr al-marjān, Manshūrāt Wizārat al-Thaqāfah wa-al-I‘lām, aljmhwryyh al‘rāqyyh. Dār al-Rashīd lil-Nash

Al-Murshid, Afrāḥ. (2015). al-wājib wa-ghayr al-wājib fī Kitāb Sībawayh, Kursī al-Duktūr ‘Abd al-‘Azīz al-Māni‘, (Ṭ1), al-Riyāḍ.

Al-Sayyid, ‘Abd al-Ḥamīd. (2004). Dirāsāt fī al-lisānīyāt al-‘Arabīyah : Binyat al-jumlah al-‘Arabīyah – al-tarākīb al-naḥwīyah wa-al-tadāwulīyah – ‘ilm al-naḥw wa-‘ilm al-ma‘ānī, (Ṭ1), Dār al-Ḥāmid lil-Nashr wa-al-Tawzī‘. ‘Ammān.

Anderson, (J.M). (1971). The Grammar of Case: Towards a Localistic Theory, Londres, Cambridge University Press.10.4324/9780429460869

Āshūr, al-Munṣif. (1999). Ẓāhirat al-ism fī al-tafkīr al-Naḥwī: baḥth fī maqūlat alāsmyyh bayna al-tamām wa-al-nuqṣān, Manshūrāt Kullīyat al-Ādāb. Manūbah. Tūnis.

Dubois, (Jean). Giacomo, (Mathée). Guespin, (Louis). Marcellesi, (Christiane). Marcellesi, (Jean-Baptiste). Mével, (Jean-Pierre). (1994). Dictionnaire de linguistique, La rousse, première édition.

Embick, (David). (2010). Localism versus Globalism in Morphology and Phonology, Linguistic Inquiry Monograph 60, MIT Press, Cambridge, MA.
https://doi.org/10.7551/mitpress/9780262014229.003.0022

Fortis, (Jean-Michel). (2020). From localism to neolocalism, In Émilie Aussant & Jean-Michel Fortis (eds.), Historical journey in a linguistic archipelago: Descriptive conceptsand case studies, 15–50, Berlin: Language Science Press.

Forti ,(Jean-Michel).(2020). Localisme et théorie des cas, ENS Éditions.

Hjelmslev, (Louis). (1935-1972). La catégorie des cas, Copenhague, Universitetsforlager IAarhus [réimpression La catégorie des cas, Munich, Wilhelm Fink Verlag.

Ibn manẓūr, Jamāl al-Dīn. (t711h, D. t). Lisān al-ʻArab, (Ṭ3), Dār Ṣādir – Bayrūt.

Ibn Yaʻīsh, Muwaffaq al-Dīn. (t 643h, Ṭ 2001). sharḥ almfṣṣl, taqdīm : D. Imīl Badīʻ Yaʻqūb, (Ṭ1), Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah. Bayrūt – Lubnān.

Jiddah, Hayfā'. (2014). al-fāʻilīyah fī al-lisānīyāt : muqārabah al-Fāsī al-Fihrī namūdhajan, (Ṭ1), ʻĀlam al-Kutub al-ḥadīth.

Sībawayh, ʻAmr ibn ʻUthmān ibn Qanbar. (t. 180h, Ṭ. 1988). al-Kitāb. taḥqīq : ʻAbd al-Salām Muḥammad Hārūn, (Ṭ3), Maktabat al-Khānjī. al-Qāhirah.

معلومات عن الباحث

د. هيفاء جدّة، أستاذ مشارك في اللسانيات في قسم اللغة العربية وآدابها بكلية اللغات والعلوم الإنسانية، جامعة القصيم، السعودية. حاصلة على درجة الدكتوراة من جامعة سوسة عام 2011، تدور اهتماماتها البحثية حول اللسانيات والنحو العربي.

Biographical Statement

Dr. Haifa Jedda is an Associate Professor of linguistics in the Department of Arabic Language and Literature, College of Languages and Humanities, Qassim University. Dr. Jedda received her PhD degree in 2011 from Sousse University. Her research interests include linguistics and Arabic syntax.

Email: haifaboubakers@gmail.com